



التعدد اللغوي في الدولة الفاطمية: انعكاساته على الإدارة والتواصل الثقافي

(٢٩٧-٥٦٧ هـ / ٩٠٩-١١٧١ م)

م.م. صابرين كريم عبد

جامعة واسط/كلية التربية للعلوم الإنسانية/قسم التاريخ

sabreen100@uowasit.edu.iq

المستخلص:

يُعدّ التعدد اللغوي من السمات الحضارية البارزة التي ميّزت الدولة الفاطمية، في ظل اتساع رقعتها الجغرافية وتنوع مكوناتها السكانية والثقافية، فقد تعايشت لغات متعددة في مقدمتها اللغة العربية بوصفها اللغة الرسمية للدواوين والقضاء والتعليم، إلى جانب لغات محلية مثل الأمازيغية والقبطية وغيرها، التي استُخدمت في مجالات التواصل الاجتماعي واليومي داخل الأقاليم وقد انعكس هذا التعدد على البنية الإدارية للدولة إذ أسهم في تحقيق قدر من المرونة في إدارة الأقاليم، وتعزيز التواصل بين السلطة المركزية والمجتمعات المحلية كما أسهم التعدد اللغوي في تنشيط الحركة الثقافية والفكرية، ودعم عمليات نقل المعرفة وتبادل الخبرات بين المراكز الحضرية المختلفة، وأن التعدد اللغوي مثل أداة إدارية وثقافية فاعلة، أسهمت في ترسيخ الاستقرار السياسي، وتعزيز التفاعل للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية الحضاري، وصياغة ملامح الهوية الثقافية للدولة الفاطمية، ويسهم تحليل هذه الظاهرة في فهم آليات الحكم الفاطمي، ودوره في إدارة التعدد وبناء مؤسسات قادرة على استيعاب الاختلاف، وتحقيق الانسجام الاجتماعي والثقافي داخل الدولة في مختلف الأقاليم الخاضعة لسلطتها.

الكلمات المفتاحية: التعدد اللغوي، الدولة الفاطمية، الإدارة، الثقافة، التواصل.



Multilingualism in the Fatimid State: Its Implications for Administration and Cultural Communication (297–567AH /909–1171AD)

Asst.Lect.Sabreen Kareem Abd

University of Wasit, College of Education for Human

Sciences/Department of History

sabreen100@uowasit.edu.iq

Abstract:

Multilingualism was one of the prominent civilizational features that distinguished the Fatimid state, particularly in light of its vast geographical expanse and the diversity of its population and cultural components. Multiple languages coexisted within the state, foremost among them Arabic, which functioned as the official language of administration, judiciary, and education, alongside local languages such as Amazigh, Coptic, and others, which were employed in social and everyday communication within the provinces. This linguistic diversity was reflected in the administrative structure of the state, as it contributed to a degree of flexibility in provincial governance and enhanced communication between the central authority and local communities.

Moreover, multilingualism played a significant role in stimulating cultural and intellectual activity and in supporting the transmission of knowledge and the exchange of expertise among various urban centers. Multilingualism thus constituted an effective administrative and cultural instrument that contributed to consolidating political stability, strengthening civilizational interaction, and shaping the cultural identity of the Fatimid state. An analysis of this phenomenon aids in understanding the mechanisms of Fatimid governance and its role in managing diversity and building institutions capable of accommodating difference and achieving social and cultural cohesion across the various regions under its rule.

Keywords: Multilingualism, Fatimid state, administration, culture,



communication.

المقدمة:

تعدّ اللغة من أهم أدوات التواصل الاجتماعي والإداري والثقافي في أي دولة، ويزداد أثرها وضوحًا في المجتمعات متعددة الهويات واللغات وفي ظل الدولة الفاطمية كان التعدد اللغوي أحد أبرز السمات الحضارية التي أثرت في الإدارة العامة، ووسائل التواصل الداخلي بين مختلف الأقاليم، فقد امتدت الدولة على رقعة جغرافية واسعة تضم مجموعات سكانية متعددة، كل منها تحمل هويتها الثقافية واللغوية الخاصة، مما دفع السلطات الفاطمية إلى تبني سياسات لغوية وإدارية قادرة على استيعاب هذا التعدد مع الحفاظ على مركزية الدولة ووحدة مؤسساته، وكان للغة العربية مكانة مركزية حيث استُخدمت كلغة رسمية في الدواوين والقضاء والتعليم، بينما أدت اللغات المحلية مثل الأمازيغية والقبطية دورًا رئيسيًا في التواصل اليومي والاجتماعي، وتمكين الإدارة من الوصول إلى المجتمعات المحلية وفهم احتياجاتهم وقد انعكس هذا التعدد اللغوي على الحياة الثقافية والفكرية، إذ ساعد على نقل العلوم والمعارف، ونشر التعليم، وإثراء الحركة الفكرية، بما يعكس قدرة الدولة الفاطمية على الجمع بين الانفتاح الثقافي والصرامة الإدارية.

إن دراسة التعدد اللغوي في الدولة الفاطمية تكشف عن أبعاد مهمة في فهم إدارة الدولة، وكيفية استخدام التعدد اللغوي كأداة لتعزيز الفاعلية الإدارية، وتحقيق الاستقرار السياسي، وصياغة هوية حضارية متماسكة رغم تعدد اللغات والقبائل، وتكمن أهمية البحث في أنه يساهم في الكشف عن العلاقة بين الإدارة واللغة والثقافة، ويقدم نموذجًا لدراسة كيفية استثمار التعدد اللغوي في بناء مؤسسات متكاملة وفعالة، قادرة على التعامل مع اختلاف الهويات والمحافظة على الانسجام الاجتماعي والثقافي داخل الدولة الفاطمية، وقد تم تقسيمه إلى أربعة مباحث، مصدره بمقدمة تناولنا فيها فكرة الموضوع، وضح المبحث الأول التعدد اللغوي في الدولة الفاطمية بين المفهوم والجغرافيا والتنوع السكاني، وتطرق المبحث الثاني إلى اللغات السائدة ومجالات استخدامها في الدولة الفاطمية، أما المبحث الثالث فخصص لدراسة التعدد اللغوي ودوره في تنظيم الإدارة الفاطمية، ودرس المبحث الرابع انعكاسات التعدد اللغوي على الإدارة والتواصل الثقافي، واختتمنا البحث بخاتمة تناولت خلاصة الموضوع وأهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، وقد استخدمنا العديد من المصادر والمراجع التي أفادت موضوع البحث وكان أهمها كتاب (فضائل مصر وأخبارها وخواصها) لابن زولاق (ت ٣٨٧هـ / ٩٩٧م)، وكتاب (نزهة المقلتين في أخبار الدولتين الفاطمية والأيوبيية) لابن



الطوير (ت ٦١٧ هـ / ١٢٢٠ م)، وكتاب (اتعاض الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء) للمقريزي (ت ٨٤٥ هـ / ١٤٤١ م)، أما المراجع وكان أهمها كتاب (لمحة عن ثلاثة وثلاثين قرنًا من تاريخ الأمازيغ) لمحمد شفيق، وكتاب (تاريخ الدولة الفاطمية في المغرب ومصر وسورية وبلاد العرب) لحسن إبراهيم حسن.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في غياب الدراسات المتخصصة التي تربط بين التعدد اللغوي والإدارة والثقافة في الدولة الفاطمية، إذ غالبًا ما أشير إلى هذه الظاهرة عرضًا ضمن سياقات عامة، دون دراستها بوصفها عاملًا مؤثرًا في بنية الدولة وآليات إدارتها لمجتمع متعدد اللغات.

فرضية البحث:

يفترض البحث أن التعدد اللغوي في الدولة الفاطمية كان سياسة إدارية وثقافية واعية، أسهمت في تعزيز فاعلية الإدارة، وتيسير التواصل الثقافي بين مكونات المجتمع، ودعم استقرار الدولة في أقاليمها المختلفة.

منهجية البحث:

المنهج التاريخي هو المنهج المعتمد في كتابة هذا البحث، من خلال تحليل النصوص والمصادر التاريخية التي توثق التعدد اللغوي في الدولة الفاطمية، كما تمّ توظيف المنهج الوصفي التحليلي في تفسير انعكاساته الإدارية والثقافية ضمن المدّة التي قيد الدراسة.

المبحث الأول: التعدد اللغوي في الدولة الفاطمية بين المفهوم والجغرافيا والتنوع السكاني

أولاً: مفهوم التعدد اللغوي لغةً واصطلاحاً

١. لغةً: تُعد اللغة من أبرز السمات المميزة للإنسان دون سائر المخلوقات، إذ هي وسيلة التعبير عن الفكر ونقل المعرفة والتواصل الاجتماعي، أما من حيث اللفظ فإن مصطلح التعدد اللغوي يتكون من كلمتين: التعدد واللغة، فـ (التعدد) في اللغة مأخوذ من الجذر (عَدَدَ) ويعني الكثرة والتكرار والمخالفة في الشيء الواحد، يقال (تعدّد الشيء) أي كثر وتتنوع (ابن منظور، 1990، ج3، ص279).

أما (اللغة) فهي الكلام المعبر به عن الفكر، وجاء في تعريفها عند ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ / ١٠٠٤ م): "اللام والغين أصل صحيح يدل على الإبانة والإفصاح" (1979، ج5، ص230)، أي أن اللغة وسيلة الإفصاح التي تميّز الإنسان بقدرته على



التعبير، وعليه فإن التعدد اللغوي لغةً يعني وجود أكثر من لغة أو لسان في بيئة واحدة يتخاطب بها الناس في المعيشة والتفاعل اليومي.

وقد ورد في تاج العروس أن "اللغة ما يتكلم به قوم من الألفاظ للتفاهم، وهي تختلف باختلاف الأمم والبلدان" (الزبيدي، 1987 ج15، ص312)، ومن هنا يُفهم أن التعدد اللغوي هو ظاهرة لغوية واجتماعية في آن واحد، تعكس تنوع الشعوب واختلافها في أساليب التواصل.

كما استخدم بعض اللغويين القدماء ألفاظاً قريبة من معنى التعدد اللغوي مثل: اختلاط الألسنة أو اختلاف اللهجات، وهو ما عيّر عنه الجاحظ (ت2005هـ/م868) بقوله: "لكل أمة لغتها التي بها تعبر عن معانيها، فإذا اختلطت الأمم، اختلطت الألسن وتولدت لغات جديدة" (1998، ج1، ص52).

ومن هذا النص نلمح جذور الفكرة في التراث العربي الإسلامي، حيث ارتبط التعدد اللغوي بالاحتكاك الحضاري والتفاعل الإنساني.

٢. اصطلاحاً: فيُعرّف التعدد اللغوي بأنه وجود أكثر من لغة داخل كيان مجتمعي، تُستعمل فيها اللغات لأغراض دينية أو سياسية أو ثقافية أو اقتصادية، وتنتج عنها أنماط من السلطة اللغوية تُحدّد لغة الهيمنة ولغات التعايش (وافي، د.ت، ص112)، وهذا المفهوم يجعل التعدد اللغوي ليس مجرد أداة تواصل، بل ظاهرة سياسية وثقافية ترتبط ببناء الدولة وتشكيل الهوية الفكرية (حسان، 1985، ص76).

وقد أشار الجاحظ إلى أثر التفاعل اللغوي بين الشعوب قائلاً: "اللغة وعاء الحضارة، تنتقل حيث ينتقل أهلها" (1998، ج1، ص89).

وهذا يدل على أنّ تشابك اللغات كان دليلاً على قوة الأتصال الحضاري والتبادل الثقافي بين الأمم، لاسيما في المجتمعات الإسلامية الكبرى (السيوطي، د.ت، ج1، ص65).

لم تكن ظاهرة التعدد اللغوي غريبة عن المجتمعات الإسلامية، إذ نشأت منذ الفتوحات الأولى حين انفتح المسلمون على أمم شتى ذات لغات متعددة كالفارسية والسريانية والقبطية واليونانية والبربرية، وقد أقرّ الإسلام مبدأ التعدد اللغوي وعدّة من آيات الخلق الإلهي كما قال تعالى: {وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ} (سورة الروم، آية: 22).

فالتعدد اللغوي في التصور الإسلامي ليس نقيضاً للوحدة، بل هو مظهر من مظاهر الاختلاف الطبيعي الذي يدعو إلى التفاهم والتكامل.



وقد أدرك العلماء المسلمون هذا البعد الحضاري، فذكر المسعودي (ت ٣٤٦هـ/٩٥٧م) أن كثرة الألسنة واختلاف اللغات كانت سبباً في اتساع العلم وانتقال المعارف بين الأمم" (1965، ج2، ص210).

وبناءً على هذه التعريفات يتضح أن التعدد اللغوي ليس مجرد وجود أكثر من لغة في المجتمع بل هو تعايش فعال بين اللغات، يتمثل في الاستخدام المتبادل وما يرافقه من تأثيرات لغوية متبادلة في مجالات الحياة المختلفة.

ثانياً: الدولة الفاطمية بين الجغرافيا والتنوع السكاني

١. انتقال الفاطميين من المغرب إلى مصر:

يُعدّ انتقال الدولة الفاطمية من بلاد المغرب إلى مصر من أهم التحولات التاريخية والسياسية التي شهدتها العالم الإسلامي، إذ لم يكن مجرد توسّع إقليمي بل كان انتقالاً استراتيجياً لمركز الدعوة الإسماعيلية من الأطراف إلى قلب العالم الإسلامي، وقد أسّس هذا التحوّل لنظام سياسي جديد في مصر امتدّ تأثيره إلى المشرق والمغرب معاً، وأسهم في إعادة رسم الخريطة الدينية والفكرية للحضارة الإسلامية (المقريزي، 1996، ج1، ص110-115؛ سيد، 1992، ص73-78).

ظهرت الدعوة الإسماعيلية في المشرق أولاً، ثم انتقلت إلى بلاد المغرب ثانياً على يد الداعي أبي عبد الله الشيعي، الذي بعثه الخليفة الفاطمي عبد الله المهدي (٢٩٧-٣٢٢هـ/٩٠٩-٩٣٣م) إلى قبائل كتامة* (ابن عذاري، 1983، ج1، ص125؛ ابن خلدون، 2004، ج6، ص195) البربرية في جبال الأوراس* (الحموي، 1977، ج1، ص330؛ ابــــن خلدون، 2004، ج7، ص8؛ حسن، 1958، ص35-40) التي أصبحت القاعدة الشعبية والعسكرية الأولى للدعوة الفاطمية (ابن خلدون، 2004، ج4، ص43)، كانت قبائل كتامة على درجة من التنظيم والشجاعة، وقد تبنت الدعوة الإسماعيلية لما وجدت فيها من وعود بالمساواة والعدل في مواجهة حكم الأغلبية، الذين مثلوا السلطة العباسية في إفريقيا منذ سنة (١٨٤هـ/٨٠٠م) وحتى سقوط دولتهم سنة (٢٩٦هـ/٩٠٩م) (الطبري، د.ت، ج10، ص275).

وبعد سلسلة من المعارك استطاع أبي عبد الله الشيعي أن يدخل القيروان* (الحموي، 1977، ج4، ص106-107؛ ناجي، 1986، ص213) سنة (٢٩٦هـ/٩٠٩م)، معلناً نهاية حكم الأغلبية، وممهداً الطريق لقدم عبد الله المهدي، الذي دخل إفريقيا سنة (٢٩٧هـ/٩٠٩م)، مؤسساً بذلك الدولة الفاطمية التي تُسبت إليه (المسعودي، 1965، ج4، ص212)،



ثم أسس عبد الله المهدي مدينة المهديّة سنة (٣٠٣هـ/٩١٥م)، لتكون عاصمة الدولة الجديدة ومركز انطلاق الدعوة نحو بقية بلاد المغرب والمشرق (المقريزي، 1996، ج1، ص112)، لقد شكّلت إفريقية قاعدة سياسية واقتصادية قوية للفاطميين، إذ ضمت موارد زراعية غنية وموانئ استراتيجية على البحر المتوسط، مما مكّنهم من تثبيت دولتهم والتخطيط للتوسع نحو المشرق الإسلامي (ابن خلدون، 2004، ج6، ص48-42؛ الشيال، د.ت، ج1، ص96-101).

بعد تثبيت أركان الدولة في المغرب، اتجه الفاطميون إلى بسط نفوذهم على المغرب الأوسط والأدنى، فتمكنوا من إخضاع طرابلس الغرب خلال السنوات الأولى من قيام دولتهم، كما آلت تبعية صقلية إلى الفاطميين بعد سقوط الدولة الأغلبية، وأرسلوا حملات إلى مصر منذ عهد عبد الله المهدي وأبنة القائم بأمر الله (٣٢٢-٣٣٤هـ/٩٣٤-٩٤٦م)، لكنها لم تنجح بسبب قوة الإخشيديين* (المقريزي، 1998، ج1، ص293-305؛ ابن تغري بردي، 1992، ج3، ص97-115) في مصر آنذاك (ابن الأثير، 1987، ج7، ص284)، وعندما تولّى المعز لدين الله الفاطمي (٣٤١-٣٦٥هـ/٩٥٣-٩٧٥م)، كان قد أعدّ بعناية خطة متكاملة للانتقال إلى المشرق، إدراكاً منه لأهمية مصر كمركز اقتصادي واستراتيجي يربط بين إفريقية والشام والحجاز، وفي سنة (٣٥٨هـ/٩٦٩م) أرسل قائده المظفر جوهر الصقلي* (ابن أبيك الدواداري، 1961، ج6، ص138؛ ابن تغري بردي، 1992، ج4، ص29؛ ماجد، 1968، ص94-95؛ الزركلي، 2002، ج3، ص148) على رأس جيش ضخم إلى مصر، فدخل الفسطاط* (الحموي، 1977، ج4، ص261-264؛ الإدريسي، 1995، ج1، ص322؛ القزويني، 1960، ص236) دون مقاومة تُذكر، منهياً حكماً الإخشيديين (اليقوبي، 1982، ج2، ص466؛ المقريزي، 2، ج، 1998، ص101).

بعد ذلك أمر المعز ببناء مدينة جديدة لتكون عاصمة الخلافة الفاطمية، هي القاهرة المعزية التي بدأ بناؤها سنة (٣٥٨هـ/٩٦٩م) واتخذها مقراً للحكم بعد انتقاله إليها سنة (٣٦٢هـ/٩٧٣م)، لتبدأ مرحلة جديدة من التاريخ الفاطمي في المشرق (ابن تغري بردي، 1992، ج4، ص27).

أدى هذا الانتقال إلى تحول جذري في مركز الثقل السياسي للعالم الإسلامي، إذ أصبحت مصر مركزاً للخلافة الفاطمية في مواجهة الخلافة العباسية ببغداد، كما استطاع الفاطميون توسيع نفوذهم حتى الحجاز واليمن والشام، وبسطوا هيمنتهم الدينية على معظم شمال إفريقيا (ابن خلدون، 2004، ج4، ص56).



وشكّل هذا الانتشار كذلك نقطة انطلاق لنهضة فكرية ولغوية واقتصادية، فقد ازدهرت العلوم، وتوّعت المذاهب الفكرية (المقريزي، 1996 ج2، ص58)، وقد ساعد الموقع الجغرافي لمصر في توسيع العلاقات التجارية مع البحر المتوسط وبلاد الشام والحجاز، مما أكسب الدولة الفاطمية قوة اقتصادية مستقلة عن المشرق العباسي (ابن ميسر، 1956، ص133).

٢. التنوع السكاني واللغوي في مناطق النفوذ الفاطمي:

يُشكّل التنوع السكاني واللغوي أحد أبرز السمات الحضارية التي ميّزت الدولة الفاطمية منذ نشأتها في بلاد المغرب سنة (٢٩٧هـ/٩٠٩م)، واستمرارها في مصر والشام وصقلية واليمن والحجاز حتى سقوطها سنة (٥٦٧هـ/١١٧١م)، فقد نشأت الدولة الفاطمية في بيئة اتّسمت بتعدد المكونات السكانية واللغات والأديان، واستفادت من هذا التنوع في بناء كيان سياسي واسع يمتد على رقعة جغرافية مترامية الأطراف تمتاز بتعدد الهويات الإقليمية والثقافية.

لقد قامت الدولة الفاطمية في بدايتها على أنقاض دولة الأغالبة في إفريقيا، فكان المجتمع في تلك المرحلة خليطاً من العرب والبربر والسودانيين والروم والأندلسيين، وكان لهذا التنوع أثر مباشر في البنية الاجتماعية والسياسية والثقافية للدولة (ابن خلدون، 2004، ج6، ص157).

كما مثل البربر وخاصة قبيلة كتامة الركيزة العسكرية والسياسية الأولى في قيام الدولة، وكانوا من سكان جبال الأوراس والمغرب الأوسط يتحدثون اللغة الأمازيغية بلهجاتها المختلفة، في حين كانت اللغة العربية لغة الدعوة والدين والإدارة الرسمية، مما أوجد حالة من الازدواج اللغوي داخل مؤسسات الدولة الفاطمية الأولى (المقريزي، 1996، ج1، ص45).

اتخذ الفاطميون منذ بدايتهم سياسة تقوم على استيعاب المكونات السكانية المختلفة وعدم الاقتصار على العنصر البربري وحده، فاستقطبوا العرب من قبائل لواته* (ابن خلدون، 2004، ج6، ص128، 152-155) وزناتة* (السمعاني، 1962، ج5، ص702؛ ابن الأثير، 1987، ج3، ص416) وهوازن* (ابن حزم الأندلسي، 1983، ص261-270؛ المقريزي، 1998، ج1، ص176-179)، كما اعتمدوا على العناصر السودانية في الجند والحرس، وعلى العناصر الرومية والأندلسية في الدواوين والتجارة، هذا الخليط السكاني انعكس بصورة واضحة على تعدد اللغات المستعملة داخل الدولة، إذ كانت العربية لغة رسمية للدعوة والدواوين، والبربرية لغة عامة في جبال إفريقيا، والسريانية واليونانية والقبطية حاضرة في الشام



ومصر، إلى جانب اللغات اللاتينية في صقلية، مما جعل الدولة الفاطمية نموذجًا حضاريًا في التفاعل اللغوي والثقافي (القلقشندي، 1987، ج3، ص221).

وعندما انتقل الفاطميون إلى مصر سنة (٣٦٢هـ/٩٧٣م) في عهد الخليفة المعز لدين الله الفاطمي، تغير المشهد السكاني بشكل واسع، إذ كانت مصر تضم أغلبية عربية مسلمة في المدن، وأقليات قبطية ومسيحية تتحدث اللغة القبطية في المعاملات الكنسية، فضلاً عن مكونات شامية وسودانية وأرمنية وإفريقية استوطنت البلاد في فترات متعاقبة (ابن تغري بردي، 1992، ج4، ص12).

وقد حافظ الأقباط على لغتهم القبطية في الصلوات والكنائس، بينما استمرت العربية لغة الحياة العامة والإدارة، فنتج عن ذلك تفاعل لغوي وثقافي بين المجموعتين أسهم في ظهور لهجة مصرية عربية متأثرة بالألفاظ القبطية، ويذكر المقرئزي (ت ٨٤٥هـ/١٤٤١م) أن الدواوين الفاطمية كانت تُدار بالعربية، إلا أن بعض الأعمال الحسابية والفنية ظلت تُكتب بالقبطية بسبب بقاء عدد كبير من الكتاب الأقباط في وظائف الدولة (1998، ج2، ص415)، وفي مصر أيضاً برز عنصر السودانيين والنوبة* (الإدرسي، 1995، ج1، ص13؛ مسعد، 1960، ص6-10) ضمن التشكيلة السكانية للدولة الفاطمية، فقد اعتمد الخلفاء على الجند السودانيين في الجيش والحرس، وكان لهم دور كبير في الحروب والصراعات الداخلية، كما ساهموا في الحياة الاقتصادية في إقليم الصعيد* (المقرئزي، 1998، ج1، ص93-110؛ الشـيال، د.ت، ج1، ص211-218) والفيوم* (الإصطخري، د.ت، ص50؛ ابن دقماق، 1999، ص214-218)، وأشارت المصادر إلى أن هؤلاء كانوا يتحدثون لغات نوبية وإفريقية محلية إلى جانب العربية التي تعلموها ضمن الخدمة الرسمية (ابن الأثير، 1987، ج8، ص274).

أما في بلاد الشام التي دخلت ضمن نفوذ الفاطميين منذ سنة (٣٥٨هـ/٩٦٩م) فقد اُتِّمَّت بتتوُّع مذهبي ولساني كبير، إذ كانت العربية لغة عامة بين المسلمين، والسريانية لغة منتشرة بين المسيحيين في شمال الشام، إضافة إلى اليونانية في المناطق الساحلية المتصلة بالإمبراطورية البيزنطية، هذا التعدد اللغوي لم يكن حاجزاً أمام الإدارة الفاطمية، بل استغلته الدولة في تعزيز علاقاتها التجارية والسياسية، كما استخدمت العربية الفصحى لغة المراسلات الرسمية والخطابة الدينية في الجوامع (الحموي، 1977، ج3، ص222).

ويُلاحظ أن التعدد اللغوي في الشام ترافق مع تنوع سكاني وديني، إذ ضُمَّت المدن الكبرى مثل دمشق وحلب وصور مجموعات من العرب والفرس والأرمن واليهود، إلى جانب الطوائف المسيحية المتعددة،



وكان الفاطميون يتعاملون مع هذا التنوع بسياسة التسامح واستقطاب الكفاءات بغض النظر عن الأصل أو اللغة، وهو ما أسهم في استقرار الحكم في فترات طويلة من القرن الخامس الهجري (النويري، 2004، ج23، ص145).

وفي صقلية التي كانت ضمن النفوذ الفاطمي، انعكس موقع الجزيرة الاستراتيجي في البحر المتوسط على تركيبها السكانية، فقد اجتمع فيها العرب والبربر والإيطاليون واليونان، فكانت العربية لغة الحكم والإدارة، في حين بقيت اللاتينية واليونانية في التداول الكنسي والتجاري، ويذكر ابن حوقل (ت ٣٦٧هـ/ ٩٧٧م) الذي زار الجزيرة في القرن الرابع الهجري أن العرب والبربر واليونانيين كانوا يعيشون في المدن جنباً إلى جنب، وأن الأسواق كانت تجمع نداءات التجار بعدة لغات، مما يدل على حالة تفاعل حضاري فريدة (1992، ص184).

وقد أسهم هذا التعدد في جعل صقلية مركزاً تجارياً وثقافياً يربط بين الشرق والغرب، إذ انتقلت المصطلحات العربية إلى اللغات الأوروبية، وأثرت العربية في اللهجات المحلية، خاصة في أسماء المدن والمنتجات الزراعية، وهي ظاهرة أقرّ بها المؤرخون الأوروبيون والشرقيون على حدّ سواء (المسعودي، 1965، ج3، ص88).

يُستنتج مما سبق أن الدولة الفاطمية استطاعت أن تحوّل التنوع السكاني واللغوي من تحدٍ إداري إلى مصدر قوة حضارية، فقد ساهم التعدد اللغوي في ترسيخ ثقافة التسامح والتواصل بين الشعوب ورفع مكانة الدولة في العالم الإسلامي والبحر المتوسط، كما أدى هذا التنوع إلى إنتاج بيئة فكرية خصبة أسهمت في تطوير العلوم والآداب والفلسفة، وجعلت من المهدية والقاهرة وصقلية منارات للعلم والتعايش الحضاري حتى نهاية عهد الفاطميين سنة (٥٦٧هـ/ ١١٧١م).

للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية

٣. أثر الهجرات والتبادل التجاري في تشكّل التعدد اللغوي:

أدى التفاعل بين الهجرات الداخلية والخارجية، والتبادل التجاري الكثيف على طول السواحل والموانئ التابعة لنفوذ الدولة الفاطمية إلى تكوين بنية لغوية واجتماعية متعددة المستويات انعكست في الحياة اليومية والإدارية والعلمية والدينية، حيث أدت الهجرات الطوعية والاضطرارية لكل من العرب والأمازيغ والقبط والسريان والروم دوراً محورياً في إعادة تشكيل النسيج السكاني والثقافي، وهو ما انعكس بدوره على طبيعة اللغة العربية المستخدمة في الإدارة والدعوة والتعليم، مع استمرار استخدام اللغات المحلية في الطقوس الدينية والأسواق والمجالات المهنية (القاضي النعمان، 1963، ج2، ص144).



إن قدرة الدعاة على استخدام لغات المكونات السكانية المختلفة كان أمراً جوهرياً لنشر الدعوة الفاطمية بشكل فعال، ما ساهم في انتشار العربية الفصحى كلغة رسمية للدواوين والمراسلات، بينما حافظت المجتمعات المحلية على لغاتها الأم مثل الأمازيغية في المغرب وإفريقية والقبطية في مصر، والسريانية في الشام، واليونانية في صقلية، بما أنتج ثنائية لغوية واضحة (المقريزي، 1998، ج2، ص115).

كما ساهمت الهجرات والانتقال السكاني في ظهور أحياء متميزة في المدن الكبرى للفاطميين مثل المهديّة والقاهرة حيث توزعت الأحياء حسب الأصول القبلية والدينية، فظهرت أحياء للروم والأقباط واليهود والعرب والمغاربة وهو ما أتاح استمرار استخدام اللغات المحلية ضمن حدود معينة، فيما كانت العربية تحافظ على مكانتها كلغة رسمية، مما خلق بيئة لغوية متعددة الطبقات ومتنوعة الوظائف (الحموي، 1977، ج4، ص267؛ ابن ميسر، 1956، ص192).

وكانت الموانئ النهرية والبحرية على طول البحر الأحمر والمتوسط، تؤدي دوراً أساسياً في نقل الألفاظ والمرجعيات اللغوية بين التجار والمهاجرين من مختلف الأصول، فتم إدخال مصطلحات زراعية وتجارية وتقنية جديدة إلى اللغة العربية كما ساعد وجود مترجمين في الأسواق والموانئ على استمرارية التواصل بين اللغات المختلفة، مما عزز التبادل المعرفي والتجاري في مناطق النفوذ الفاطمي (ابن حوقل، 1992، ص184؛ ابن الأثير، 1987، ج8، ص276).

وساهم التعدد السكاني الناتج عن الهجرات، سواء كانت هجرة العرب من الحجاز والمشرق أو هجرة الأمازيغ والسودانيين والنوبة إلى مناطق النفوذ الفاطمي في إنشاء بيئة لغوية مركبة، حيث كانت اللغة العربية الفصحى مستمرة كلغة رسمية، بينما احتفظت المجتمعات المحلية بلغاتها الأم، كما أتاح وجود مدارس تعليمية ومراكز دينية متعددة إلى لغات أخرى فرصة لدمج المفردات والتراكيب اللغوية الجديدة في الاستخدام اليومي، وهو ما عزز بدوره من مرونة النظام الإداري الفاطمي واستمرارية الدعوة الإسماعيلية عبر مناطق شاسعة (ابن النديم، 1978، ص358-359).

وعلى صعيد التجارة الداخلية والخارجية فقد ربطت شبكة الطرق البرية والبحرية بين الموانئ والمدن الفاطمية المختلفة، ما أسهم في انتشار اللغة العربية في المعاملات التجارية، مع الحفاظ على استخدام اللغات الأجنبية واللغات المحلية في التواصل بين التجار والمهاجرين، الأمر الذي أدى إلى ظهور أشكال لغوية مختلطة، واستعارات معجمية وتهجين لغوي جزئي بين العربية واللغات المحلية



في الحياة اليومية، وهو ما يظهر أثر الهجرات والتبادل التجاري في تعزيز التعدد اللغوي ضمن أطر عملية وإدارية دقيقة (ابن حوقل، 1992، ص190؛ ابن الأثير، 1987، ج8، ص285).

وفي مجال الحياة الاقتصادية كان للتعدد اللغوي أثر ملموس على السوق والتجارة، إذ ساعدت معرفة لغات المهاجرين على تسهيل عمليات البيع والشراء، وظهور مصطلحات مشتركة تجمع بين العربية ولغات التجار المحليين، ما أدى إلى تطوير مفردات خاصة بالأسواق والأنشطة المهنية، واستمرار استخدام العربية الفصحى في السجلات التجارية والديوانية، بينما استخدمت اللغات الأخرى في التعامل اليومي (ابن حوقل، 1992، ص192؛ ابن الأثير، 1987، ج8، ص290).

إن الهجرات والتبادل التجاري كان لهما دور مركزي في تشكّل التعدد اللغوي في الدولة الفاطمية، حيث أنتجت بيئة لغوية متعددة الطبقات، قادرة على استيعاب مختلف الشعوب والثقافات مع الحفاظ على اللغة العربية الفصحى كلغة رسمية للدولة والفكر الديني والعلمي واستمرار اللغات المحلية للأغراض الاجتماعية واليومية، ما يعكس براعة الدولة في تحويل التنوع السكاني واللغوي إلى قوة حضارية واستراتيجية ناجحة (الحموي، 1977، ج3، ص230؛ ابن خلدون، 2004، ج6، ص127).

فقد اظهرت الدراسات التاريخية أن الدولة الفاطمية استطاعت من خلال الهجرات المكثفة والتبادل التجاري الواسع أن تخلق بيئة لغوية واجتماعية متكاملة، حيث أدت الهجرات من الحجاز والمشرق إلى جانب الوافدين من الأمازيغ والسودان والنوبة، دورًا حيويًا في إثراء العربية بمصطلحات جديدة وتراكيب لغوية متقدمة، مع استمرار استخدام العربية الفصحى كلغة رسمية في الإدارة والدعوة والتعليم، بينما استمرت اللغات المحلية مثل القبطية والسريانية والأمازيغية واليونانية في الحياة اليومية والمراسلات المحلية، وهو ما أنتج نموذجًا متميزًا للتعدد اللغوي المتجانس مع الوحدة الإدارية (القاضي النعمان، 1963، ج2، ص147؛ المقرئ، 1998، ج2، ص130).

يمكن القول إن هذه البيئة المتعددة اللغات شكلت نموذجًا حضاريًا متقدمًا، يوضح كيف تحول التعدد السكاني واللغوي إلى قوة حضارية واستراتيجية، استمر أثرها في اللهجات والمصطلحات العلمية والإدارية بعد سقوط الدولة الفاطمية سنة (٥٦٧هـ / ١١٧١م)، وهو ما يجعل دراسة هذا التعدد اللغوي ضروريًا لفهم ديناميكية الحضارة الإسلامية في تلك المدة (الحموي، 1977، ج3، ص235؛ ابن خلدون، 2004، ج6، ص130).



المبحث الثاني: اللغات السائدة ومجالات استخدامها في الدولة الفاطمية

أولاً: العربية لغة الدين والإدارة

١. دور العربية في المراسلات الرسمية والخطب الدينية:

لقد كانت اللغة العربية منذ تأسيس الدولة الفاطمية سنة (٢٩٧هـ/٩٠٩م) وسيلة مركزية وحاسمة في بناء الدولة وهويتها السياسية والدينية والثقافية، فهي لم تكن مجرد وسيلة للتواصل بين الأفراد بل كانت أداة استراتيجية لإدارة الدولة، وتوجيه المجتمع وتعزيز السلطة وتشكيل الهوية الموحدة، حرص الفاطميون على جعل العربية الفصحى لغة رسمية في المراسلات والخطب والوثائق القانونية مما يعكس إدراكهم العميق لأهمية اللغة في إرساء كيان الدولة الموحدة رغم التنوع السكاني واللغوي في مناطق النفوذ الفاطمي، وقد أظهرت المصادر التاريخية أن استخدام العربية في الديوان الفاطمي لم يكن شكلياً، بل كان جوهرًا إداريًا وسياسيًا ودعويًا وثقافيًا، حيث ساعد على تعزيز الانضباط الإداري وتوحيد المراسلات في مختلف المراكز الإدارية، سواء في المهديّة مقر الخلافة الأولى أو في القيروان أو القاهرة بعد انتقاله إلى العاصمة سنة (٣٥٨هـ/٩٦٩م) (المقريزي، 1998، ج2، ص132؛ حسن، 1958، ص213).

لقد ساهم الاستخدام المكثف للغة العربية في ترسيخ الهوية الفاطمية الموحدة على الرغم من الانقسامات اللغوية والثقافية بين السكان، إذ كان المجتمع يتألف من العرب والبربر والموالي والنوبة والأقباط كل منهم له لهجته وثقافته المحلية.

وفي هذا السياق كانت العربية وسيلة لإدارة التنوع السكاني، ولتوحيد المؤسسات السياسية والدينية، ولضمان استمرارية السلطة المركزية، إذ نقلت العربية الفصحى تعليمات الديوان وأوامره بدقة، كما حافظت على الشكل الرسمي للإدارات المحلية، وساهمت في تبسيط فهم الرسائل لجميع المسؤولين والكتّاب في المراكز المختلفة (ابن الأثير، 1987، ج8، ص302).

وقد أظهرت مراسلات الديوان الفاطمي اهتمامًا بالغًا بالدقة اللغوية والصياغة الرسمية، فهي لم تكن مجرد رسائل إدارية بل كانت أداة سياسية، لتعزيز سلطة الدولة وضمان الطاعة ونقل القرارات المركزية إلى جميع الأقاليم، بما في ذلك المناطق البعيدة ذات التنوع السكاني واللغوي الكبير مثل المغرب والقيروان، حيث كان الديوان يحرص على أن تكون الصياغة العربية دقيقة وخالية من أي التباس، مع مراعاة القواعد النحوية والصرفية لضمان أن كل رسالة تحافظ على صيغتها القانونية



والسياسية السليمة، وهو ما ساهم في خلق هوية موحدة للدولة الفاطمية على الرغم من امتدادها الجغرافي وتنوع سكانها (القاضي النعمان، 1963، ج2، ص150). وكان الاستخدام الموسع للعربية لا يقتصر على المراسلات الإدارية الرسمية فقط، بل شمل العقود، الصكوك، الوثائق القانونية، والإشعارات، وهو ما يعكس وعي الفاطميين بالدور الحاسم للغة العربية في ضبط المعاملات القانونية والتجارية، وإحكام السلطة السياسية في مناطق النفوذ المختلفة، مع مراعاة الحاجة أحياناً لترجمة هذه الوثائق إلى لغات محلية عند التعامل مع القبائل أو المكونات السكانية غير الناطقة بالعربية، مع الاحتفاظ بالنص العربي الأصلي لضمان الدقة القانونية والسياسية (ابن خلدون، 2004، ج6، ص138).

وفي الجانب الديني كانت العربية محور الخطب والمواعظ والدعوة الفاطمية، حيث كانت الخطب تُلقى في المساجد الكبرى مثل الجامع الأزهر أحد أهم المؤسسات الدينية والعلمية في الدولة الفاطمية، إذ عدّ الجامع الرئيس في القاهرة، وتهدف إلى نشر التعاليم الدينية وتعزيز الولاء السياسي للخليفة الفاطمي، وتوحيد المجتمع المتنوع لغوياً وقيماً تحت سلطة مركزية واحدة، وقد أشار المقرئ إلى هذه الخطب كانت تلتزم باللغة العربية الفصحى، مع مراعاة البلاغة والفصاحة والأسلوب الجمالي، لضمان فهم الرسائل الدينية والسياسية من قبل جميع فئات المجتمع (1998، ج2، ص142)، ولم تقتصر وظيفة الخطب على التعليم الديني فقط، بل كانت أداة سياسية مهمة أيضاً، إذ كانت تذكر الناس بالولاء للخليفة الفاطمي وشرحه للأحكام الشرعية والفرائض الدينية، بما يعكس وظيفة اللغة العربية في دمج السلطة الدينية والسياسية في آن واحد، وهو ما ساعد على ترسيخ الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الدولة الفاطمية (ابن الأثير، 1987، ج8، ص312).

أن استخدام العربية في الخطب والمواعظ ساعد على تعزيز الهوية الثقافية والدينية الموحدة، إذ كانت الخطب تُلقى بطريقة سلسلة وواضحة لجميع السكان، وكانت العربية الفصحى هي اللغة المركزية التي ربطت بين كافة شرائح المجتمع الفاطمي من العاصمة إلى الأقاليم البعيدة، ومن المدن الكبرى إلى القرى النائية، مما يؤكد أن اللغة كانت أداة توحيدية وسياسية وثقافية ودعوية في آن واحد (المسعودي، 1965، ج4، ص215؛ القاضي النعمان، 1963، ج2، ص155).

كما كانت العربية ضرورية في المعاملات التجارية والاقتصادية، إذ كانت مراسلات الديوان مع التجار والحرفيين والأجانب تحتوي على لغة رسمية دقيقة توضح الشروط والتزامات الأطراف، وتثبت الالتزامات المالية والإدارية، مما عزز الثقة بين الدولة والمجتمع التجاري وضمان استقرار الاقتصاد



الداخلي والخارجي، وأن استخدام العربية في المعاملات الرسمية لم يقتصر على النصوص المكتوبة فقط، بل شمل التوثيق الشفهي المعتمد على العربية الفصحى في المحاكم والمنازعات التجارية، حيث كان القضاء الفاطمي يعتمد على صياغات دقيقة لضمان حقوق الأطراف كافة (ابن الأثير، 1987، ج8، ص315).

إن هذا الاستخدام المكثف للعربية في المراسلات، الوثائق القانونية، والخطب الدينية، يعكس استراتيجية متكاملة للدولة الفاطمية، حيث دمجت بين الجانب الإداري والسياسي والديني باستخدام لغة موحدة، مما ساعد على تسهيل إدارة الدولة الواسعة والمتنوعة، وتعزيز الهوية الموحدة لجميع سكانها، وتثبيت السلطة المركزية على امتداد المناطق التابعة لها (القاضي النعمان، 1963، ج2، ص162).

٢. مكانة العربية في دواوين الدولة الفاطمية:

عُرفت الدولة الفاطمية بأنها من أكثر الدول الإسلامية اهتمامًا بتنظيم الدواوين الإدارية والمالية، إذ ورثت عن الدولة العباسية نظام الدواوين مع تعديلات تناسب توجهها السياسي والمذهبي، فأنشأت دواوين جديدة مثل ديوان الإنشاء وديوان الرسائل وديوان الجند وطوّرت القديمة لتواكب اتساع الدولة في المشرق والمغرب (المقريزي، 1998، ج2، ص217؛ ابن تغري بردي، 1992، ج4، ص56)، وقد مثلت اللغة العربية ركيزة أساسية في هذه الدواوين منذ تأسيسها، كونها لغة الدين والشرع والعلم والإدارة الرسمية (القاضي النعمان، 1963، ج1، ص52؛ ابن ميسر، 1956، ص134)، وذكر القاضي (ت ٤٥٤هـ/١٠٦٢م) أن "أصحاب الأقاليم في ديوان الإنشاء لا يقبل منهم إلا البيان بالعربية الفصيحة، وكان الوزير يتفقد خطهم ومقالهم في الرسائل السلطانية" (2002، ص201)، أيضاً ذكر ابن الطوير (ت ٦١٧هـ/١٢٢٠م) أن الكتاب في دواوين الفاطميين كانوا بمنزلة الوزراء من حيث الوجاهة والتقدير، ولا يؤلى في ديوان الإنشاء أو ديوان الرسائل إلا من كان "فصيح اللسان، بليغ البيان، عالماً بالنحو والصرف والعروض" (1958، ص53).

كما ذكر ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ/١٤٤٩م) أن من شروط القضاء والكتابة في العهد الفاطمي التمكن من البيان بالعربية وهو ما يفسر ندرة استعمال اللغات المحلية في المحاضر الرسمية (1986، ص211).

ومن خلال العربية كانت تصدر المراسيم والعهود والأوامر السلطانية، وتحرّر بها الوثائق والمكاتبات الرسمية بين الخليفة وولاته وكتّابه (القلقشندي، 1987، ج1، ص39؛ المقريزي، 1996، ج1، ص112)، إن اهتمام الفاطميين بالعربية يعود إلى أمرين: الأول ديني عقائدي، كونها لغة القرآن الكريم



والدعوة الإسماعيلية، والثاني إداري سياسي، إذ كانت وسيلة التواصل الموحدة بين ولاياتهم الممتدة من إفريقية إلى مصر ثم الشام والحجاز واليمن، وقد ذكر المقرئزي على أن "الدواوين في أول أمر الفاطميين كانت تُدار بالعربية والقبطية، غير أن الغلبة كانت للعربية بعد أن استقر لهم الأمر بمصر" (1996، ج2، ص157).

ويبدو أن العربية لم تكن في دواوين الفاطميين مجرد لغة رسمية فحسب، بل كانت أداة للهيمنة الثقافية والتوحيد الإداري، ومظهراً من مظاهر السيادة الفكرية والدينية للدولة.

ثانياً: الأمازيغية واللغات المحلية في المغرب وإفريقية

تُعد الأمازيغية واللغات المحلية في المغرب وإفريقية ظاهرة لسانية واجتماعية أصيلة شكّلت أحد أبرز ملامح البيئة الثقافية التي نشأت فيها الدولة الفاطمية، ولاسيما أنها كانت مأهولة منذ القدم بقبائل أمازيغية كبرى مثل كتامة وصنهاجة وزناتة، وهي قبائل تمتلك لغتها ولهجاتها المتعددة قبل قيام الدولة الفاطمية بقرون، وقد أتاح هذا الامتزاج اللغوي بين العربية كلغة دين ودولة وبين الأمازيغية كلغة السكان الأصليين نشوء مشهد لغوي مركب ظلّ مؤثراً في مختلف جوانب الحياة الإدارية والعسكرية والدينية (ابن حوقل، 1992، ص82؛ البكري، 1992، ج1، ص78؛ ابن خلدون، 2005، ص112).

مثّلت القبائل الأمازيغية دوراً محورياً في تشكيل التوازن اللغوي والاجتماعي، حيث حافظت على لغاتها كلغة تعامل قبلي ومحلي، بينما ظلت العربية مرتبطة بالمراسلات الرسمية والفقهاء والشريعة (ابن خلدون، 2005، ص373-375؛ المقرئزي، 1998، ج1، ص84-88).

كما كان للتبادل التجاري الداخلي والخارجي تأثير مباشر على توسيع الانتشار اللغوي للأمازيغية، إذ أدت الأسواق المحلية والموانئ دوراً رئيسياً في نقل الكلمات والمصطلحات بين اللهجات المختلفة، وبين العربية والأمازيغية، مما ساعد على استمرارية اللسان الأمازيغي وتكيفه مع اللغة العربية، دون أن يفقد خصوصيته ومرجعياته الثقافية (الإدريسي، 1995، ج1، ص214-219؛ الدوري، 2007، ص74-79)، وأيضاً ساهمت الزوايا التعليمية والقرى الريفية في الحفاظ على اللغة الأم لكل قبيلة، بما في ذلك نقل القيم الثقافية والدينية الخاصة بالقبيلة من جيل إلى آخر، الأمر الذي ساعد على توطيد الأمازيغية كعنصر أساس للهوية المحلية (ابن خلدون، 2005، ص381-386؛ المقرئزي، 2007، ص215-217).



أن الأمازيغية لم تكن مجرد وسيلة للتواصل اليومي، بل كانت حاملة للتراث الثقافي والديني والاجتماعي للقبائل في المغرب وإفريقية، حيث توارثت عبر الأجيال من خلال الأغاني الشعبية، والأساطير القبلية، والقصص الشفهية التي تدمج المعرفة الدينية مع التجارب الاجتماعية اليومية (ابن خلدون، 2005، ص366-372؛ شفيق، 1999، ص55-60)، ومن خلال هذه الوسائل حافظت القبائل على هوية لغوية قوية تمكنت من التفاعل مع اللغة العربية الرسمية دون أن تفقد خصوصيتها، بل ساهمت في إثراء اللغة العربية المحلية بالمصطلحات الأمازيغية المختلفة (الإدرسي، 1995، ج1، ص89).

أن الهجرات الداخلية للقبائل الأمازيغية كان لها دوراً أساسياً في نشر اللهجات وتبادلها بين المغرب وإفريقية، إذ أن بعض القبائل التي انتقلت من الأطلس الأوسط إلى إفريقية نقلت معها اللهجات المحلية وطرق التعبير الاجتماعي، مما ساعد على إثراء التعدد اللغوي وربط المناطق الجغرافية ببعضها من خلال اللغة (الإدرسي، 1995، ج1، ص214-219؛ ابن خلدون، 2004، ج6، ص48-42).

أما بالنسبة للجانب التعليمي فقد كانت الزوايا والمدارس القرآنية تستخدم العربية في تدريس الدين والفقه، بينما كانت الأمازيغية تُستخدم في تعليم مهارات الحياة اليومية ونقل المعارف المحلية، وهو ما أكدته الإدرسي (ت ٥٦٠ هـ / ١١٦٥ م) في وصفه لتعليم اللغة الأمازيغية في القرى النائية والجبالية (1995، ج1، ص89).

وعلى مستوى السلطة والإدارة، كان لبعض الدواوين المحلية نسخ من الوثائق الرسمية مترجمة أو مشروحة بالأمازيغية، لضمان فهم القبائل لتعليمات الولاة الفاطميين، حيث تم اعتماد المترجمين المحليين لتسهيل الاتصال الإداري (ابن الأثير، 1987، ج4، ص241؛ ابن خلدون، 2005، ص145). أن هذه الازدواجية اللغوية ساهمت في حماية القبائل من محاولات التوحيد اللغوي الإجباري، كما عززت المرونة الثقافية والتكيف الاجتماعي في مواجهة التغيرات السياسية والاقتصادية، خصوصاً مع حركة الهجرات الداخلية والزوايا التعليمية (ابن خلدون، 2005، ص373-379؛ المقرئ، 1998، ج1، ص84-89)، فإن الأمازيغية واللغات المحلية في المغرب وإفريقية خلال العصر الفاطمي لم تمثل مجرد لغة بديلة للعربية، بل كانت عنصراً أساسياً في صياغة البنية الاجتماعية والسياسية والثقافية، فالدولة الفاطمية اعتمدت على القبائل الأمازيغية في تنظيم الإدارة المحلية وتعزيز كفاءة الهيكل الإداري، بينما اعتمدت هذه القبائل على لغتها في الحفاظ على



هويتها، وهكذا تشكلت بيئة لغوية مزدوجة حافظت على العربية باعتبارها لغة الدين والدولة، وعلى الأمازيغية باعتبارها لغة الحياة اليومية والانتماء القبلي.

ثالثاً: اللغات الأجنبية

١. استخدام الفارسية في الدواوين والجيش:

لقد شكّل استخدام اللغة الفارسية في الدواوين الفاطمية والجيش محوراً مهماً في الكشف عن تحوّل لغوي إداري ارتبط بطبيعة البنى السياسية في مناطق النفوذ الفاطمي والعباسي في الشرق وأجزاء المغرب وإفريقية، إذ لم يكن حضور الفارسية في الدواوين وليد لحظة تاريخية عابرة، بل جاء نتيجة تراكم طويل بدأ منذ الدولة الطاهرية والسامانية، وبلغ ذروته في العصر البويهي، ثم استمر بتأثيرات متفاوتة في العهدين السلجوقي والفاطمي في بعض الأطر العسكرية والإدارية، وبخاصة في البيئات التي كان للعصر الفارسي نفوذ سياسي أو عسكري، فقد ساهم انتقال عدد من الكُتّاب الفرس إلى دواوين بغداد في تحويل جزء من لغة الإدارة إلى الفارسية، ولاسيما في ديوان الرسائل وديوان الجند وديوان الخراج، وأنّ الدواوين أيام البويهيين شهدت اعتماداً واسعاً للترجمة الفارسية للوثائق الداخلية التي تُرفع إلى الأمراء الديالمة الذين كانوا يتقنون الفارسية أكثر من العربية (الجهشياري، 1980، ص212؛ ابن مسكويه، 1967، ج6، ص45).

وقد أدّى صعود العناصر الفارسية في الجيش، وخصوصاً من الديالمة، إلى أن تصبح الفارسية لغة أوامر عسكرية داخلية في بعض الوحدات، وهو أمر وثّقه ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ/١٢٣٢م) حين ذكر أنّ جند الديالمة كانوا يتلقون أوامره بالفارسية في بغداد خلال سنة (٣٣٤هـ/٩٤٥م) زمن بسط البويهيين سيطرتهم على البلاط العباسي (1987، ج8، ص115)، ومع قيام الدولة الفاطمية سنة (٢٩٧هـ/٩٠٩م) في المغرب، لم تكن الفارسية حاضرة في دواوينهم في المغرب وإفريقية، لأنّ العنصر الفارسي لم يكن جزءاً من البنية العسكرية أو الإدارية المغربية، إلا أنّ التأثير الفارسي في الدواوين ظلّ ينعكس عبر الكُتّاب الذين استقروا في مصر بعد سنة (٣٥٨هـ/٩٦٩م) حين انتقل الفاطميون إلى القاهرة، وقد ذكر القلقشندي (ت ٨٢١هـ/٤١٨م) أنّ ديوان الإنشاء استعان بكتاب من أصول فارسية عملوا سابقاً في دواوين سامانية وبويهية، فنقلوا معهم أساليب فارسية في التراسل الإداري، ولاسيما في المصطلحات المتعلقة بالحسبة والجباية والأعطيات" (1987، ج1، ص266).

وقد انعكس هذا الامتزاج اللغوي على البنية العسكرية كذلك، إذ كانت الجيوش في الأقاليم الشرقية مزيجاً من عرب وترك وفرس، وكان للفرس دور مهم في الوحدات النظامية، لاسيما الجند الديالمة



الذين اعتمد عليهم البويهيون والفاطميون معاً، ما جعل الفارسية لغة تعامل عسكري داخلية، ويذكر ابن ظافر الأزدي (ت ٦١٣هـ/ ٢١٦م) أن "أوامر العسكر كانت تُكتب بالعربية، ولكنها تُقرأ بالفارسية على الديالمة، إذ كانوا لا يفهمون العربية فهماً تاماً" (2001، ص 112).

أن استعمال الفارسية في دواوين الجيش والإدارة لم يكن مجرد ظاهرة لغوية، بل يعكس هيمنة سياسية فارسية واضحة، وقد سجّل ابن ميسر (ت ٦٧٧هـ/ ٢٧٨م) أن الوزير الفاطمي طلائع بن رزيق (ت ٥٥٦هـ/ ١٦١م) عمل على إعادة تنظيم الدواوين خصوصاً ديوان الجند، فاستعان بعدد من الكُتّاب من ذوي الخبرة الإدارية، بعضهم كانت له خبرات سابقة في الدواوين الشرقية (1956، ص 244).

ويُستدل من كل ذلك أن التفاعل بين العربية والفارسية داخل الجهازين الإداري والعسكري، كان متفاوتاً بحسب الأقليم، فبينما تراجعت الفارسية في المغرب وإفريقية بسبب هيمنة القبائل البربرية والعربية، وظل أثرها يظهر في دواوين الفاطميين في مصر عن طريق الخبرات التي استقدموها، وقد أدى هذا التداخل إلى نشوء بيئة لغوية مزدوجة داخل الدولة، تسهم فيها العربية بوصفها اللغة الرسمية، فيما كانت الفارسية لغة إدارية في بعض الدواوين ولغة مراسلات داخلية عسكرية.

٢. استمرار القبطية في الإدارة المصرية والكنائس:

يُظهر تتبع الواقع الإداري والكنسي في مصر خلال العصر الفاطمي (٢٩٧-٥٦٧هـ/ ٩٠٩-١١٧١م) أن اللغة القبطية حافظت على مكانتها بوصفها أداة مركزية لإدارة شؤون الدولة المحلية، رغم اعتماد العربية لغة رسمية للدواوين العليا والكتابة السلطانية، فقد اعتمد الفاطميون على الجهاز الإداري التقليدي القائم الذي كان الأقباط يشغلونه منذ العصور السابقة، مستفيدين من خبرتهم الطويلة في تنظيم الموارد المالية، وإدارة الجباية، وتسجيل حسابات الضرائب، ومسح الأراضي، وتحضير الجداول المالية، الأمر الذي جعلهم عناصر أساسية في استمرار فاعلية المؤسسات الحكومية وضمن انتظام الموارد (المقريزي، 1998، ج 1، ص 89-92)، واستمر الأقباط في تولّي المناصب الرئيسية في ديوان الخراج وديوان الجند وديوان النفقات، حيث كان دورهم يرتبط بدقة عالية في الحساب والتدوين، وهو ما أكدته المصادر التاريخية التي تبين أن كثيراً من الكُتّاب الأقباط كانوا مسؤولين عن إعداد السجلات الإدارية للأقاليم وتدوين أسماء المكلفين، وإصدار الوثائق المحلية بما يضمن التوافق مع الأعرف التقليدية للمجتمع المصري (ابن ميسر، 1956، ص 134-137؛ المقريزي، 1996، ج 1، ص 215).



وعلى الصعيد الديني حافظت الكنائس القبطية على اللغة القبطية في الطقوس، والتعليم الكنسي، وكتابة السجلات الكنسية، مما أتاح استمرار حضورها الثقافي والاجتماعي، وأسهم في تعزيز الهوية المحلية ضمن النسيج المجتمعي المصري، فقد كانت اللغة القبطية ليست مجرد وسيلة للتواصل الديني، بل امتدت لتشمل إعداد الوثائق الرسمية للكنائس، وتنظيم الموارد الاقتصادية للأديرة، وتوثيق الممتلكات العقارية والوقفية، وهو ما يدل على تداخل الأبعاد الإدارية والدينية في عمل الكتاب الأقباط، وحاجة الدولة الفاطمية إلى استيعاب هذا التعدد لضمان الاستقرار الإداري والاجتماعي، وتكشف هذه الوثائق عن ازدواج لغوي وظيفي، إذ استُخدمت العربية في المراسيم السلطانية والمكاتبات الرسمية العليا، بينما ظلت القبطية اللغة الأكثر استخدامًا في الإدارة المحلية والكنيسة، مما شكل نموذجًا للتعايش اللغوي المنظم الذي خدم مصالح الدولة (سيد، 1992، ص 201-205).

ويبرز من هذا التداخل أن الفاطميين لم يقتصر اعتمادهم على العربية وحدها، بل وقروا الإمكان للغات المحلية بما يضمن فاعلية العمل الإداري واستمرارية مؤسسات الدولة، لا سيما في الأقاليم النائية والقرى التي ظلت القبطية فيها أكثر شيوعًا بين السكان، كما أن استمرار الأقباط في إدارة الشؤون المالية والكنسية ساعد على حفظ استقرار الدواوين المحلية، وتنظيم الضرائب، وضمان دقة الحسابات، وتسجيل المعاملات الرسمية، وهو ما كان له أثر مباشر في تعزيز قدرة الدولة الفاطمية على إدارة مجتمع متعدد لغويًا وثقافيًا، مع الحفاظ على وحدة مؤسساتها واستقرارها السياسي والاجتماعي.

إن السياسة اللغوية للفاطميين قامت على توظيف الكفاءات المحلية دون تقييدها بالعربية وحدها، وهو ما أسهم في إبقاء اللغة القبطية حية في مجالات عدة، لا سيما في الإدارة الإقليمية والكنائس، كما أن هذا التوازن بين العربية والقبطية ساعد على تحقيق الانسجام بين السلطة المركزية والمجتمعات المحلية، ووقر إطارًا يضمن استمرارية الوظائف الإدارية والكنسية على حدّ سواء، بما يعكس قدرة الدولة الفاطمية على استثمار التعدد اللغوي كوسيلة لتعزيز الحكم الفعال وإرساء الاستقرار في المجتمع متعدد المكونات السكانية.

ويُظهر الواقع أن الأقباط لم يكونوا مجرد موظفين تابعين، بل كانوا شركاء أساسيين في إدارة الموارد، والحفاظ على النظام المالي، وتنظيم الوثائق القانونية والدينية، وهو ما يعكس عمق التأثير اللغوي والإداري للقبطية داخل مؤسسات الدولة الفاطمية، فضلًا عن أهمية التوازن بين اللغة الرسمية واللغة المحلية في دعم قدرة الدولة على إدارة التنوع، وهو نموذج يمكن اعتباره تجربة تاريخية في التعايش



اللغوي الوظيفي الذي يخدم مصالح الدولة ويضمن الاستقرار الاجتماعي والثقافي (ابن ميسر، 1956، ص 134-137؛ المقريري، 1998، ج 1، ص 89-92؛ سيد، 1992، ص 201-205).

وتتضح أهمية استمرار اللغة القبطية في الإدارة والكنائس من خلال الآليات المتبعة في كتابة العقود والوصايا، وتوثيق السجلات المالية، وإصدار المراسلات الرسمية للأقاليم، وهو ما يشير إلى أن الدولة لم تقتصر دور القبطية على المستوى المحلي فحسب، بل احتفظت بها كأداة مساندة للغة العربية الرسمية، لضمان أن تتواصل السياسات المركزية بسلاسة مع المجتمعات المحلية (ابن ميسر، 1956، ص 134-137).

ويعكس هذا الاستخدام المزدوج للغات دقة الفاطميين في إدارة شؤون الدولة، ومرونتهم في التعامل مع التعدد اللغوي والثقافي، ما ساعد على تعزيز القدرة على الحكم والإدارة، وضمان استمرار مؤسسات الدولة بفعالية.

وتبرز الشواهد التاريخية أن الأقباط حافظوا على حضورهم في الدواوين المالية والكتابة القانونية، والإشراف على الجباية وتنظيم الحسابات المحلية، الأمر الذي جعلهم حلقة وصل بين السلطات المركزية والسكان المحليين، وأسهم في استمرار الثقة في النظام المالي والإداري للفاطميين (المقريري، 1998، ج 1، ص 89-92؛ سيد، 1992، ص 201-205).

ومن خلال هذا التوازن بين العربية والقبطية، استطاعت الدولة الفاطمية ضمان الاستقرار المالي والإداري، وتسهيل تسيير شؤون السكان المحليين، ودعم استمرارية المؤسسات الدينية والإدارية. ويظهر تتبع المناصب الإدارية والكنسية للأقباط أن اللغة القبطية استُخدمت في تحرير الوثائق الرسمية، وكتابة العقود، وإعداد السجلات الكنسية، وتنظيم الموارد الاقتصادية للأديرة والكنائس، وهو ما يؤكد أن الأقباط كانوا جزءاً لا يتجزأ من النسيج الإداري والديني، يساهمون في الحفاظ على الاستقرار الإداري والاجتماعي، وضمان استمرارية العمل المؤسساتي في الدولة الفاطمية (ابن ميسر، 1956، ص 134-137؛ المقريري، 1996، ج 1، ص 215).

٣. بقاء اليونانية في المراسلات التجارية والعلمية:

يُعدّ استمرار استعمال اللغة اليونانية في المراسلات التجارية والعلمية ظاهرة حضارية ذات دلالات عميقة، تعكس طبيعة التفاعل الثقافي والاقتصادي بين العالم الإسلامي والبيزنطيين، ولا سيما في



مناطق شرقي البحر المتوسط ومصر وبلاد الشام، إذ يشير المؤرخون إلى بقاء بعض المصطلحات اليونانية متداولة في مجالات التجارة والعلوم التطبيقية، على الرغم من ترسخ اللغة العربية بوصفها اللغة الرسمية للدواوين والإدارة والتعليم (ابن النديم، 1978، ص 303-305؛ ابن صاعد الأندلسي، 1998، ص 58).

فقد ظلت اليونانية حاضرة في بعض البيئات التجارية، ولا سيما في المعاملات التي جمعت بين التجار المسلمين ونظرائهم البيزنطيين، لما توفره من دقة في توثيق العقود البحرية والاتفاقيات التجارية العابرة للأقاليم (المقريزي، 1996، ج 2، ص 211-213؛ 2007، ص 83-86).

وقد أسهم هذا التعدد اللغوي الوظيفي في تسهيل نقل المعارف العلمية وتداولها، وفي تعزيز التبادل التجاري بين الدولة الفاطمية والبيزنطيين، بما يضمن دقة التواصل وفهم المصطلحات الفنية، الأمر الذي يعكس قدرًا من المرونة الإدارية والثقافية في الدولة الإسلامية، التي لم تتعامل مع اللغة اليونانية بوصفها عنصرًا منافيًا لهويتها، بل بوصفها أداة عملية تخدم المصالح الاقتصادية والعلمية، وتؤكد قدرة الحضارة الإسلامية على استيعاب الموروثات السابقة وإعادة توظيفها ضمن إطارها الحضاري (المقريزي، 1998، ج 1، ص 412-418؛ متمز، 1998، ج 2، ص 105؛ 98-؛ الدوري، 2007، ص 189-191).

وقد أشار المقريزي في مواضع متعددة إلى أن الأسواق المصرية ولا سيما أسواق البحر المتوسط، كانت تعتمد على نظام تجاري معقد يتطلب دقة في تحرير الوثائق والعقود، خصوصًا ما يتصل بتجارة الحبوب والأقمشة والأدوية، وهي سلع كانت ترتبط بالتبادل التجاري مع البيزنطيين، ويُفهم من ذلك أن بعض المراسلات والعقود التجارية كُتبت أو نُقلت عن نصوص يونانية، حفاظًا على الدقة القانونية والفنية، وهو ما يؤكد أن اللغة اليونانية ظلت تؤدي وظيفة عملية في هذا السياق، دون أن ينافي ذلك مركزية اللغة العربية بوصفها لغة الدولة الرسمية (1996، ج 2، ص 241-244؛ حسن، 1996، ج 2، ص 213-216).

كما استمر حضور اللغة اليونانية في المجال العلمي، ولا سيما في علوم الطب والفلك والهندسة، نتيجة اعتماد العلماء المسلمين على التراث اليوناني المترجم، وتداول بعض المصنفات أو شروحها باليونانية إلى جانب العربية (ابن أبي أصيبعة، 1965، ص 146-148).

لا يمكن إغفال الدور المحوري للغة اليونانية في العلوم الطبية والفلسفية خلال العصر الفاطمي، إذ ظلت مؤلفات الأطباء والفلاسفة اليونان حاضرة بقوة في الحياة العلمية، سواء من خلال الترجمة أو



من خلال الاستعمال المباشر لبعض النصوص والمصطلحات ويذكر ابن جليل (ت ٣٨٤هـ / ٩٩٤م) أن كثيراً من المصنفات الطبية التي كانت متداولة في مصر خلال القرن الرابع الهجري اعتمدت على نصوص يونانية الأصل، وأن بعض الأطباء كانوا يفضلون الرجوع إلى الأصول اليونانية عند الاختلاف في الترجمة (1955، ص 72-75).

كما يشير القفطي (ت ٦٤٦هـ / ١٢٤٨م) إلى أن المؤسسات العلمية في القاهرة، لم تكن تكتفي بالنصوص المترجمة إلى العربية، بل احتفظت بنسخ من الكتب اليونانية، واستعانت بترجمين ومتخصصين لفهمها، وهو ما يدل على استمرار تداول اللغة اليونانية في البيئة العلمية الفاطمية، ولو في نطاق النخبة العلمية (2005، ص 118-121).

ومن الجدير بالذكر أن هذا الاستمرار لم يكن معزولاً عن السياسة الفاطمية في إدارة المعرفة، إذ تبنت الدولة نهجاً منفتحاً في استيعاب التراث العلمي السابق، دون إقصاء لغوي أو ثقافي، ما أتاح لليونانية أن تبقى حاضرة في المجال العلمي بوصفها لغة مصدر لا لغة بديلة عن العربية، وأن التسامح الثقافي الذي ميّز الدولة الفاطمية أسهم في الحفاظ على التعدد اللغوي داخل المؤسسات العلمية، وأسهم في إثراء الحياة الفكرية (حسن، 1996، ج 3، ص 120-128؛ غوتاس، 2008، ص 60-45).

أن العلاقات الدبلوماسية بين الدولة الفاطمية والإمبراطورية البيزنطية كان لها دوراً في استمرار استخدام اليونانية، إذ استدعت المراسلات السياسية والعلمية المتبادلة وجود مترجمين وكتبة يتقنون اليونانية، وهو ما انعكس بدوره على البيئة الإدارية والعلمية وأن البلاط الفاطمي ضمّ عدداً من الكتبة والمترجمين المتخصصين في اللغات الأجنبية ومن بينها اليونانية لا سيما في الفترات التي نشطت فيها العلاقات السياسية والتجارية مع بيزنطة (ابن تغري بردي، 1992، ج 4، ص 56-59).

ويُستخلص من ذلك أن استمرار اللغة اليونانية في المراسلات التجارية والعلمية لم يكن حالة طارئة أو هامشية، بل كان انعكاساً طبيعياً لواقع حضاري متعدّد اللغات، أسهمت فيه عوامل التجارة، والعلم، والدبلوماسية، والسياسة الثقافية للدولة، وقد شكّل هذا الاستمرار أحد مظاهر التفاعل الحضاري بين العالم الإسلامي والبيزنطي، وأسهم في نقل المعارف وتنظيم المصالح الاقتصادية، بما يعكس مستوى متقدماً من الوعي بأهمية اللغة بوصفها أداة تواصل حضاري وعلمي.

المبحث الثالث: التعدد اللغوي ودوره في تنظيم الإدارة الفاطمية

أولاً: أثر التعدد اللغوي في تنظيم الدواوين



١. ديوان الإنشاء والترجمة ودوره في إدارة الدولة الفاطمية:

شكّل ديوان الإنشاء والترجمة أحد الأعمدة الإدارية المركزية في الدولة الفاطمية، إذ ارتبط نشوؤه بالحاجة إلى تنظيم شؤون المراسلات الرسمية وضبط الخطاب السياسي والإداري للدولة في ظل اتساع رقعتها الجغرافية وتعدد لغاتها وثقافتها منذ تأسيسها سنة (٢٩٧هـ/٩٠٩م) وقد أنشئ هذا الديوان ليضطلع بمهمة صياغة الكتب السلطانية، وتحرير المراسلات بين الخليفة والولاة والعمال والقادة، فضلاً عن توليه ترجمة الرسائل الواردة من القوى الخارجية ولاسيما الدولة البيزنطية، بما يضمن دقة التواصل السياسي والحفاظ على هيبة الدولة ومصالحها، ويشير المقرئ إلى أن العناية بالديوان بلغت ذروتها في عهد المعز لدين الله الفاطمي (٣٤١-٣٦٥هـ/٩٥٣-٩٧٥م)، إذ جرى تنظيم أعماله بصورة دقيقة، ووُضعت له ضوابط واضحة في أسلوب الكتابة، وانتقاء الكُتّاب من ذوي الثقافة الواسعة والتمكن اللغوي، لما لذلك من أثر مباشر في ضبط الإدارة المركزية للدولة (1996، ج1، ص171-174).

وقد ارتبط ديوان الإنشاء ارتباطاً وثيقاً بمفهوم السلطة الكتابية في الدولة الفاطمية، إذ لم يكن مجرد جهاز فني لتحرير الرسائل، بل أداة سياسية تُدار من خلالها شؤون الحكم، وتُصاغ عبرها الأوامر والتعليمات وفق رؤية الدولة ومذهبها، الأمر الذي جعل الكُتّاب جزءاً من النخبة الإدارية المقربة من البلاط، ويؤكد ابن الأثير أن الخلفاء الفاطميين كانوا يولون اهتماماً بالغاً بصياغة المراسلات، لما تحمله من دلالات سياسية وعقدية، خصوصاً في الرسائل الموجهة إلى الأقاليم البعيدة أو القوى المنافسة، حيث كانت اللغة المختارة والأسلوب المعتمد يعكسان قوة الدولة وهيبتها (1987، ج2، ص95-98)، أما وظيفة الترجمة داخل الديوان، فقد برزت نتيجة الحاجة إلى التعامل مع بيئات لغوية متعددة، ولا سيما في مصر بعد سنة (٣٥٨هـ/٩٦٩م)، حيث استمر استعمال القبطية واليونانية في بعض الدواوين والمراسلات، إضافة إلى العربية بوصفها اللغة الرسمية، ويشير ابن صاعد الأندلسي (ت٤٦٢هـ/١٠٦٩م) إلى أن استمرار اللغات غير العربية في المجال الإداري والعلمي لم يكن ضعفاً في العربية، بل انعكاساً لسياسة واعية هدفت إلى الاستفادة من الخبرات المحلية وضمان حسن إدارة الأقاليم (1998، ص48-50).

وقد أسهم ديوان الإنشاء والترجمة في تعزيز التواصل بين السلطة المركزية والمجتمعات المحلية، من خلال اعتماد لغات مفهومة لدى السكان في بعض المكاتب الإدارية، الأمر الذي مكّن الدولة من إيصال قراراتها، وفهم أوضاع الأقاليم واحتياجاتها، وتقليل مظاهر الاضطراب الإداري، ويذهب عبد



العزیز الدوري إلى أن الدواوين ومنها ديوان الإنشاء، كانت تمثل عقل الدولة الإداري، حيث تُصاغ السياسات وتُترجم إلى نصوص رسمية ملزمة (2007، ص112-115).

ويشير القلقشندي إلى أن ديوان الإنشاء كان مسؤولاً عن تحرير الكتب السلطانية بصيغ دقيقة تراعي المقام الإداري والسياسي للمرسل إليه، وهو ما أسهم في توحيد الخطاب الإداري داخل الدولة (1987، ج1، ص35-38)، وقد ساعد هذا التنظيم الدقيق للمراسلات الداخلية على تعزيز كفاءة الإدارة الفاطمية، إذ كانت الرسائل تتضمن تعليمات واضحة بشأن الجباية، وتنظيم شؤون الجند، وإدارة القضاء، وضبط الأسواق، مما مكّن السلطة المركزية من متابعة أداء الأقاليم ورصد مظاهر الخلل أو التقصير، وأن الخلفاء الفاطميين كانوا يتابعون ما يرد من الأقاليم بعناية، ويصدرون توجيهات مكتوبة تُحفظ في سجلات الديوان، الأمر الذي يعكس مستوى متقدماً من البيروقراطية الإدارية (المقريزي، 1998، ج2، ص215-218).

كما أسهم ديوان الإنشاء والترجمة في مراعاة الخصوصيات الإدارية للأقاليم المختلفة، لاسيما في مصر والشام وإفريقية، حيث تطلّب تنوع البيئات السكانية والإدارية اعتماد أساليب صياغة مرنة تراعي الأعراف المحلية دون الإخلال بالسلطة المركزية، ويؤكد ابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ / ٤٧٠م) أن حسن إدارة المكاتب الداخلية كان من أسباب استقرار الدولة الفاطمية في فترات قوتها، إذ حافظ على انتظام العلاقة بين المركز والأطراف (1992، ج4، ص102-105).

كما اضطلع الديوان بدورٍ أساسي في الترجمة الدبلوماسية، ولا سيما في المراسلات المتبادلة مع الإمبراطورية البيزنطية، حيث استُخدمت اللغة اليونانية إلى جانب العربية، مما ساعد على ضمان وضوح الخطاب السياسي وتفادي الالتباس في القضايا المتعلقة بالتجارة، والهدن، وتبادل الأسرى (ابن الطوير، 1958، ص88)، وأسهم هذا الدور في تعزيز مكانة الدولة الفاطمية إقليمياً، وترسيخ حضورها في شبكة العلاقات الدولية في العصر الوسيط.

احتل الكُتّاب والمترجمون في الدولة الفاطمية منزلة رفيعة داخل الجهاز الإداري، لما اضطلعوا به من وظائف حسّاسة تتعلق بصياغة الأوامر السلطانية، والمراسلات الرسمية، والوثائق السياسية والدبلوماسية، وقد اشترطت الدولة في اختيار الكُتّاب التمكن التام من اللغة العربية، والإحاطة بفنون البلاغة والإنشاء، فضلاً عن المعرفة بالفقه والسياسة وأحوال الدول، لما لهذه المعارف من أثر مباشر في صياغة خطاب سياسي متزن ومؤثر (القاضي النعمان، 1996، ج2، ص312-315؛ ابن خلدون، 2005، ص423)، أما المترجمون، فقد اشترط فيهم إتقان اللغات الأجنبية المتداولة في الدولة



الفاطمية، ولا سيما اليونانية والقبطية، إلى جانب الإلمام بثقافات تلك الأمم، بما يضمن دقة الترجمة وسلامة المعنى، كما أولت الدولة أهمية بالغة لحسن السيرة والولاء السياسي، نظراً لحساسية المعلومات التي يتعامل معها المترجمون، وخاصة في الشؤون العسكرية والدبلوماسية (المقريزي، 1996، ج1، ص176؛ الدوري، 2007، ص141)، وأسهمت هذه الشروط في تكوين نخبة إدارية مثقفة كان لها دور بارز في استقرار الدولة الفاطمية وتعزيز كفاءة مؤسساتها.

كما اضطلع الديوان بإدارة المراسلات المتعلقة بعقد الهدنات وتبادل الأسرى وتنظيم الشؤون التجارية مع البيزنطيين، وهو ما يظهر بوضوح في وثائق الهدنة التي عُقدت في عهد الخليفة العزيز بالله (٣٦٥-٣٨٦هـ / ٩٧٥-٩٩٦م)، حيث أُشير إلى اعتماد الترجمة الدقيقة للمصطلحات السياسية والقانونية لضمان عدم الإخلال ببنود الاتفاقيات (ابن ميسر، 1956، ص98-101)، ويكشف هذا الدور عن وعي فاطمي متقدم بأهمية اللغة والترجمة بوصفهما عنصرين أساسيين في السياسة الخارجية، وليس مجرد أدوات تقنية.

كما تمتع الكُتّاب والمترجمون بمزايا اجتماعية واقتصادية، تمثلت في الرواتب المجزية، والقرب من البلاط، والمشاركة في المجالس العلمية التي كانت تُعقد في القصر الفاطمي، وهو ما أسهم في تكوين نخبة بيروقراطية مثقفة لعبت دوراً أساسياً في استقرار الدولة وإدارة شؤونها الخارجية، ويؤكد ذلك ما أورده ابن الصيرفي (ت ٣٦٠هـ / ٩٧٠م) عن نفوذ بعض كُتّاب ديوان الإنشاء وتأثيرهم المباشر في توجيه السياسة الخارجية، ولا سيما في فترات التوتر مع العباسيين (1990، ص56-59).

يمكن القول إن ديوان الإنشاء والترجمة لم يكن مجرد جهاز إداري تابع للدولة الفاطمية، بل كان فضاءً مؤسسياً تفاعلت فيه اللغات لخدمة السياسة والدعوة معاً، وأسهم بصورة مباشرة في صياغة هوية الدولة الخارجية، وفي ترسيخ التعدد اللغوي بوصفه ركيزة من ركائز الإدارة الفاطمية، وأداة فاعلة في التواصل الحضاري والدبلوماسي.

٢. تعدد اللغات في الوثائق الرسمية وآليات توثيقها:

يُعتبر تعدد اللغات في الوثائق الرسمية للدولة الفاطمية أحد أبرز مظاهر التنظيم الإداري المتقدم الذي اتسمت به الدولة، لا سيما في ظل اتساع رقعتها الجغرافية وتنوع مكوناتها السكانية والثقافية اعتمدت الدولة اللغة العربية كلغة رسمية مركزية في دواوينها، والمراسلات القضائية والتعليمية، إلى جانب اللغات المحلية والإقليمية، وذلك لضمان فعالية التواصل مع مختلف الأقاليم وسكانها (المقدسي، 1909، ص45-52).



امتدت آليات التوثيق إلى كافة أنواع المعاملات، بدءاً من المراسلات الداخلية بين السلطة المركزية والولاية، ومروراً بالعقود التجارية والفواتير المالية، وصولاً إلى المعاهدات والاتفاقيات الدبلوماسية مع الدول المجاورة، حيث كانت النسخ الرسمية العربية تحفظ في الدواوين المركزية لضمان إمكانية المراجعة والتصديق، بينما تُسلم النسخ المترجمة للأطراف المحلية أو الأجنبية المعنية (ابن إياس، 1987، ج3، ص115).

يُعدّ تعدد اللغات في الوثائق الرسمية للدولة الفاطمية ظاهرة إدارية وثقافية بالغة الأهمية، تعكس مستوى متقدماً من التنظيم المؤسسي والوعي السياسي بطبيعة الدولة متعددة الأقاليم والمكونات السكانية، إذ امتدت رقعة النفوذ الفاطمي من بلاد المغرب الأقصى إلى مصر وبلاد الشام والحجاز، وهو ما أفرز واقعاً لغوياً متنوعاً فرض على السلطة المركزية اعتماد آليات مرنة للتواصل والتوثيق والإدارة وقد احتلت اللغة العربية موقع الصدارة باعتبارها اللغة الرسمية للدواوين، ووعاء التشريع، وأداة التعبير السلطاني، إلا أن هذا لم يمنع من توظيف لغات أخرى في الوثائق الإدارية والمالية والتجارية والدبلوماسية، مثل القبطية في مصر، والأمازيغية في بلاد المغرب، واليونانية في المراسلات مع الإمبراطورية البيزنطية، فضلاً عن الفارسية والسريانية في بعض المعاملات الخاصة، بما ينسجم مع طبيعة المجتمعات المحلية ومتطلبات التواصل العملي معها (المقدسي، 1909، ص45-52).

أن آليات توثيق الوثائق متعددة اللغات في الدولة الفاطمية لم تكن عشوائية أو ارتجالية، بل قامت على قواعد صارمة تضمن سلامة النصوص ومنع التحريف أو سوء الفهم، إذ كانت الوثيقة تمر بعدة مراحل تبدأ بالصياغة الأولية، ثم المراجعة اللغوية، ثم التدقيق الإداري، قبل أن تُختم بخاتم الديوان أو توقيع المسؤول المختص، وقد أشار ابن إياس (ت ٩٣٠هـ/٥٢٣م) إلى أن الوثائق المالية والعقود التجارية، ولا سيما تلك المتعلقة بالتجار غير العرب أو بالموانئ البحرية، كانت تُحرر أحياناً بلغتين، إحداهما عربية والأخرى بلغة المتعاملين، وذلك ضماناً لحقوق الأطراف كافة، ومنعاً للنزاعات الناتجة عن اختلاف الفهم اللغوي (1987، ج3، ص115).

واتسع نطاق الوثائق متعددة اللغات ليشمل المراسلات الداخلية بين القاهرة والأقاليم، والعهود الممنوحة للولاية، والعقود التجارية، والسجلات الضريبية، والمعاهدات الدبلوماسية مع القوى الخارجية، ففي المجال التجاري، أسهم التعدد اللغوي في تسهيل حركة التجارة البحرية والبرية، إذ كُتبت بعض العقود بلغات التجار المحليين أو الأجانب، مع ترجمتها وتوثيقها في الدواوين المركزية، الأمر الذي



حفظ حقوق الدولة والمتعاملين على حد سواء، وأسهم في استقرار النشاط الاقتصادي داخل الدولة الفاطمية (المقريزي، 1998، ج2، ص214-219).

وبذلك يتضح أن تعدد اللغات في الوثائق الرسمية وآليات توثيقها في الدولة الفاطمية لم يكن مجرد انعكاس طبيعي للتنوع السكاني، بل كان سياسة إدارية واعية، استندت إلى جهاز ديواني منظم، وكفاءات لغوية متخصصة، ونظام توثيقي صارم، أسهم في تعزيز سلطة الدولة، وضبط شؤونها المالية والإدارية، وتحقيق قدر كبير من الاستقرار السياسي والاجتماعي.

ثانياً: مؤسسات التعليم والترجمة في دعم الإدارة متعددة اللغات

١. إسهام دور العلم في نقل المعارف بلغات متعددة:

لقد شكّل التعليم في الدولة الفاطمية أحد الركائز الأساسية لضمان استقرار الدولة وتوحيد الإدارة عبر مختلف الأقاليم التي خضعت لحكم الفاطميين، مما جعل التعامل مع تعدد لغوي وثقافي كبير ضرورة استراتيجية للحفاظ على النظام السياسي، وقد أدرك الخلفاء الفاطميون منذ عهد عبد الله المهدي، أن السيطرة على الدولة لا تقوم فقط على القوة العسكرية أو النفوذ السياسي، بل اقتضت طبيعة الإدارة في الدولة متعددة الأقاليم واللغات إلى إنشاء بنية تعليمية مؤسسية متكاملة، بما يضمن نقل الخبرات المعرفية والإدارية بصورة منهجية، ويكفل إعداد الكُتّاب والولاة وتأهيلهم لإدارة شؤون الدولة في إطار إداري متعدد اللغات (المقريزي، 1998، ج2، ص104).

لقد امتد دور العلم في الدولة الفاطمية إلى مختلف مجالات المعرفة، إذ شمل العلوم الفلكية والهندسية والرياضية والفقهية والسياسية، وكان الهدف من ذلك بناء قدرات عملية لدى الكُتّاب والولاة تتيح لهم إدارة الموارد المالية، تنظيم الأسواق، تقدير الأراضي الزراعية، ومراقبة الضرائب، بما يضمن توحيد الإجراءات بين مختلف الأقاليم ومراعاة الخصوصية اللغوية والثقافية وقد أشار ابن يونس (ت ٣٩٩ هـ / ١٠٠٩ م) إلى أن المعرفة العلمية الدقيقة، خصوصاً في مجال الفلك والهندسة، كانت تساهم بشكل مباشر في تقدير الأراضي والجباية والزكاة، ما يعكس قدرة الدولة على استخدام التعليم والعلوم كأدوات عملية لإدارة الموارد المالية بكفاءة عالية (1965، ص41-50؛ المقريزي، 1998، ج1، ص198-205).

وكانت مؤسسات التعليم الفاطمية تركز على تطوير مهارات الكُتّاب في مجالات متعددة، تشمل علوم الإدارة والمالية والقضاء والسياسة، إلى جانب الفقه والعلوم الشرعية، مما جعل الكُتّاب قادرين على حكم الأقاليم المختلفة، كما يذكر ابن أبي أصيبعة (ت ٦٩٧ هـ / ١٢٩٧ م) أن دمج التعليم العلمي مع



الفقه والسياسة الشرعية ساعد على خلق إدارة متعلمة قادرة على الحكم بعدالة وفعالية(1965،ص117-123).

ساهمت المؤسسات التعليمية متعددة اللغات على تقوية العلاقات بين السلطات المركزية في القاهرة والولايات المختلفة، إذ تمكن الكتاب المتعلمون من التواصل مع السكان المحليين بلغاتهم، مما جعل الإدارة أكثر فعالية، وقلل من الاحتكاكات الاجتماعية والثقافية(المقريزي،1998،ج2،ص-248-240).

إن الدور الاستراتيجي للتعليم في الدولة الفاطمية لم يقتصر على نقل المعارف فقط، بل امتد ليصبح أداة لإدارة الدولة، تعزيز سلطة الحكم، وتدريب الكتاب على التعامل مع التعدد اللغوي في مختلف الأقاليم، بما يضمن استمرار الإدارة الفعالة وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي (المقريزي،1998،ج2،ص251-255).

٢. حركة النسخ والترجمة من اليونانية والفارسية إلى العربية وأثرها الإداري:

شكّلت حركة النسخ والترجمة من اللغتين اليونانية والفارسية إلى العربية إحدى الأدوات الجوهرية التي اعتمدت عليها الدولة الفاطمية في بناء جهازها الإداري وتطوير آليات الحكم وإدارة الدواوين، ولا سيما بعد انتقال الخلافة إلى مصر (سنة ٣٥٨هـ/٩٦٩م)، إذ وجدت الدولة نفسها أمام واقع إداري معقد فرضته طبيعة المجتمع المصري المتعدد اللغات، واتساع رقعة النفوذ الفاطمي، وتداخل الموروثات الإدارية السابقة البيزنطية والساسانية مع النظم الإسلامية، ولم تكن الترجمة في هذا السياق نشاطاً علمياً معزولاً، بل ارتبطت ارتباطاً مباشراً بحاجات الدولة العملية، وبمتطلبات تسيير شؤون الحكم، وتنظيم الدواوين، وضبط المراسلات الرسمية، وإدارة الموارد المالية والبشرية، وهو ما منحها طابعاً مؤسسياً واضحاً داخل البنية الإدارية الفاطمية(المقريزي،1998،ج2،ص-218-213).

وقد ورث الفاطميون في مصر جهازاً إدارياً متشعباً تعود جذوره إلى العصر البيزنطي، حيث كانت اللغة اليونانية حاضرة في سجلات الخراج، والعقود، وبعض المراسلات الرسمية، إلى جانب القبطية المستخدمة في الشؤون المحلية، الأمر الذي استدعى وجود حركة ترجمة نشطة لنقل تلك الوثائق إلى العربية، لغة الدولة الرسمية، دون الإخلال بمضامينها القانونية والإدارية، ويشير ابن زولاق(ت٣٨٧هـ/٩٩٧م) إلى أن الدولة الفاطمية أبقّت على عدد من الكتاب ممن كانوا يتقنون



اليونانية والقبطية، مع إخضاعهم لإشراف ديوان الإنشاء، بهدف ضمان دقة الترجمة وسلامة المصطلحات الإدارية المستخدمة في الوثائق الرسمية (1999، ص 96-99). وفي هذا الإطار، برزت الترجمة عن اليونانية بوصفها ضرورة إدارية قبل أن تكون علمية، إذ شملت ترجمة سجلات الضرائب، ونظم الجباية، وأصول المحاسبة، إضافة إلى القوانين التنظيمية المتعلقة بالأراضي والزراعة، وهي مجالات كانت الدولة الفاطمية حريصة على ضبطها لما لها من أثر مباشر في استقرارها المالي، وقد أوضح القلقشندي، نقلاً عن نظم الدواوين السابقة، أن الكُتّاب كانوا يعتمدون على نسخ مترجمة من السجلات القديمة، تُراجع لغويًا وإداريًا قبل اعتمادها رسمياً، وهو ما يعكس وعياً مؤسسياً بأهمية الترجمة في الحفاظ على انتظام العمل الإداري (1987، ج 1، ص 92-87).

أما الترجمة عن الفارسية، فقد ارتبطت على نحو وثيق بنقل الخبرات الإدارية ذات الطابع الديواني والتنظيمي، خاصة في ما يتعلق بأنظمة المراسلات الرسمية، والبروتوكولات السلطانية، وأساليب ضبط العلاقة بين السلطة المركزية والولاة، فقد تأثرت الكتابة الديوانية في العصر الفاطمي بالموروث الإداري الشرقي، ولا سيما ما يتعلق بصياغة الأوامر السلطانية، والتقارير الإدارية، وأساليب المخاطبات الرسمية، وهي عناصر نجد أصداءها واضحة في نصوص ديوان الإنشاء الفاطمي (النويري، 2004، ج 6، ص 45-51).

ولم تقتصر حركة النسخ والترجمة على نقل النصوص فحسب، بل أسهمت في توحيد المصطلح الإداري داخل أجهزة الدولة، إذ حرصت السلطة الفاطمية على تعريب المفاهيم الأجنبية وصياغتها في قالب لغوي عربي منضبط

، بما ينسجم مع الشريعة الإسلامية ومتطلبات الحكم، وقد أدى ذلك إلى تكوين لغة إدارية رسمية جامعة، مكّنت الدولة من ضبط المراسلات بين القاهرة والأقاليم، وضمان فهم التعليمات السلطانية على نحو دقيق، وهو ما كان له أثر مباشر في تقليل الاضطراب الإداري وتعزيز مركزية القرار (ابن الطوير، 1958، ص 132-138)، كما أسهمت حركة الترجمة في تأهيل الكُتّاب والموظفين داخل الدواوين، إذ تطلّب العمل الإداري في الدولة الفاطمية إتقان أكثر من لغة، أو على الأقل الإلمام بالمصطلحات المترجمة، الأمر الذي دفع الدولة إلى دعم حلقات تعليمية متخصصة داخل القصور والدواوين، تُعنى بتدريب الكُتّاب على الصياغة الإدارية متعددة الأصول، وهو ما انعكس على كفاءة الجهاز البيروقراطي وقدرته على إدارة شؤون الدولة المعقدة (المقريزي، 1996، ج 1، ص 244-248).



ويُستدل من ذلك على أن حركة النسخ والترجمة في الدولة الفاطمية لم تكن نشاطاً ثقافياً ثانوياً، بل كانت أداة إدارية استراتيجية أسهمت في بناء الدولة، وضبط نظمها المالية، وتنظيم دواوينها، وتيسير التواصل بين السلطة المركزية ومختلف الفئات السكانية، وقد مكّنت هذه الحركة الدولة الفاطمية من استيعاب الموروثات الإدارية السابقة وتطويعها لخدمة مشروعها السياسي، بما يعكس درجة عالية من النضج المؤسسي والوعي بأهمية المعرفة المترجمة في إدارة الحكم.

المبحث الرابع: انعكاسات التعدد اللغوي على الإدارة والتواصل الثقافي

أولاً: الانعكاسات الإدارية

١. التعدد اللغوي كوسيلة لتعزيز السيطرة الإدارية:

شكّل التعدد اللغوي في الدولة الفاطمية أحد المرتكزات الإدارية التي اعتمدها الخلافة في إدارة أقاليمها الواسعة والمتباينة سكانياً وثقافياً، ولا سيما بعد قيام الدولة في إفريقية سنة (٢٩٧هـ/٩٠٩م)، ثم انتقال مركز الخلافة إلى مصر (سنة ٣٥٨هـ/٩٦٩م) فقد ورث الفاطميون مجتمعاً مركباً يضم العرب والبربر والقبط والسريان وغيرهم، وهو ما فرض على السلطة اعتماد سياسة لغوية مرنة قادرة على استيعاب هذا التنوع، وتحويله إلى أداة من أدوات الضبط الإداري وتعزيز السيطرة المركزية وقد أدرك الخلفاء الفاطميون أن تجاهل التعدد اللغوي من شأنه إضعاف النفوذ الإداري، بينما حسن توظيفه يضمن استقرار الحكم واستمرار الولاء السياسي (المقريزي، 1996، ج1، ص45).

اعتمدت الدولة الفاطمية اللغة العربية لغةً رسمية للدواوين المركزية، والمراسيم السلطانية، والرسائل الصادرة عن الخليفة، لما تحمله من قدسية دينية وسياسية بوصفها لغة القرآن، وأداة الخطاب الشرعي الذي استندت إليه الدعوة الإسماعيلية في تثبيت شرعية الخلافة، غير أن هذا الاعتماد لم يكن إقصائياً للغات الأخرى، بل جاء ضمن منظومة إدارية تستوعب التعدد وتُسخره لخدمة الحكم، إذ تشير المصادر إلى استمرار استخدام اللغة القبطية في بعض المعاملات المحلية في مصر، ولا سيما في ما يتعلق بشؤون الخراج والأراضي والزراعة، نظراً لخبرة الكُتّاب الأقباط في الإدارة المالية منذ العصور السابقة (الكندي، 2003، ص212-215).

ويؤكد المقريزي أن الدولة الفاطمية أبقّت على عدد كبير من الكُتّاب من غير المسلمين في دواوينها، لما امتلكوه من كفاءة لغوية وإدارية، وهو ما أسهم في إحكام السيطرة على المجتمع المحلي، وضمان استمرار الجهاز الإداري دون اضطراب (1998، ج2، ص356).



ويكشف هذا التوجه عن وعي فاطمي بأهمية اللغة بوصفها أداة إدارية لا تقل شأنًا عن القوة العسكرية، إذ مثل الكتاب حلقة وصل بين السلطة المركزية والسكان المحليين بلغاتهم المتداولة. كما أدى التعدد اللغوي دورًا واضحًا في تعزيز السيطرة على الأقاليم الغربية، ولا سيما بلاد المغرب، حيث كانت اللغة الأمازيغية حاضرة في التواصل مع القبائل المحلية، وقد أشار ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ/١٤٠٥م) إلى أن نجاح الدعوة الفاطمية في المغرب ارتبط بحسن مخاطبة القبائل بلغتها وفهم أعرافها، وهو ما ساعد على إدماجها في النظام الإداري للدولة بدل الاكتفاء بالسيطرة العسكرية المباشرة (2004، ج4، ص122).

وفي المشرق لا سيما في بلاد الشام، استمرت اللغة السريانية حاضرة بين الطوائف المسيحية، وقد تعاملت معها الإدارة الفاطمية بمرونة ماثلة، إذ سمحت باستخدامها في الشؤون الدينية والتعليمية، مع إخضاعها للإطار الإداري العام للدولة ويُفهم من ذلك أن التعدد اللغوي لم يكن مجرد تسامح ثقافي، بل سياسة إدارية مدروسة تهدف إلى كسب ولاء الجماعات المحلية، وتحييد النزاعات المعارضة، وربطها بالجهاز الإداري المركزي للدولة (حسن، 1958، ص198-200). ويُظهر تحليل هذه السياسة أن الدولة الفاطمية نجحت في تحويل التعدد اللغوي من عامل تفكك محتمل إلى أداة من أدوات الضبط الإداري، من خلال توظيف اللغات المحلية في خدمة السلطة المركزية، مع الإبقاء على العربية إطارًا جامعًا يضمن وحدة الخطاب السياسي والديني، وقد أسهم هذا التوازن في تعزيز السيطرة الإدارية للدولة طوال قرنين ونصف، رغم ما واجهته من تحديات داخلية وخارجية.

٢. المشكلات التنظيمية الناتجة عن ازدواجية اللغة في الدواوين:

مثلت ازدواجية اللغة في دواوين الدولة الفاطمية تحدياً إدارياً معقداً انعكس بشكل مباشر على كفاءة العمل الإداري، وازدادت حدة هذه المشكلة مع اتساع رقعة الدولة من المغرب إلى الشام بعد اتخاذ مدينة القاهرة عاصمة مركزية سنة (٣٥٨هـ/٩٦٩م) ففي المجتمع الفاطمي تداخلت لغات متعددة بسبب تنوع المكونات الثقافية والسكانية، حيث كانت العربية لغة الحكم، والقبطية مستخدمة في مصر، والسريانية في الشام، والأمازيغية في شمال إفريقيا، وهو ما خلق حالة من الازدواج اللغوي داخل الدواوين نتيجة التعامل مع نصوص أصلية وأخرى مترجمة من هذه اللغات، الأمر الذي أفضى إلى مشكلات تنظيمية أثرت على أداء الدواوين الرسمية وفاعلية اتخاذ القرار الإداري المركزي، فقد أدى التضارب في المصطلح الإداري بين العربية واللغات المحلية إلى غموض



النصوص وخلط معانيها، كما أشار المقريزي إلى أن كتاب الدواوين كانوا يكتشفون اختلافاً في المفهوم قبل وبعد الترجمة، فيتأخر إقرار المعاملة إلى حين مراجعتها لغوياً وإدارياً (1996، ج1، ص124-126).

وبرزت أيضاً المسألة المزدوجة في التوثيق الإداري، حيث كانت بعض المعاملات تُدَوَّن بلغتها الأصلية المحلية وأخرى تُكتب بالعربية الرسمية، وهو ما أشار إليه ابن زولاق حين بيّن أن النسخ القبطية لبعض العقود كانت تُستخدم في المحكمة المحلية بينما تُستبدل بنسخ عربية في الديوان المركزي، الأمر الذي أوقع التباساً في بعض الحالات القانونية (1999، ص81-82).

وأثّرت الازدواجية أيضاً على الإجراءات الرقابية، إذ كان على المراجع في الديوان المركزي إعادة تدقيق النصوص المترجمة مرات عديدة لضمان مطابقتها للنسخ الأصلية، وهو ما استنزف وقتاً وجهداً كبيرين وأثقل كاهل الجهاز البيروقراطي، كما أشار القلقشندي بأن مراسيم الدواوين كانت تُحرر بلغات محلية متعددة قبل ترجمتها إلى العربية، مما دفع الكتاب لإعادة تدقيقها مرات عديدة، فانعكس ذلك على سرعة المعاملات واستقرار النظام (1987، ج1، ص275-277).

وارتبطت الازدواجية أيضاً بمشكلات توزيع المهام الوظيفية داخل الدواوين، إذ استلزم توظيف كتاب يمتلكون مهارات لغوية متعددة، وما لم يتوفر ذلك بشكل ثابت أدى إلى وضع موظفين غير مؤهلين في مراكز حساسة، كما ذكر النويري (ت٧٣٣هـ/٣٣٣م) بأن اختيار الكتاب كان أحياناً بغير لغوية، مما أثر على جودة النصوص المترجمة وإخراجها بشكل موحد وبرزت أخطاء لغوية وإدارية تستوجب مراجعات إضافية (2004، ج6، ص322).

(326-).

مجلة العلوم الأساسية

كما ارتبطت الازدواجية بمشكلات فساد إداري في بعض الحالات، حيث استغل بعض الموظفين اختلاف النصوص المترجمة لتعطيل تنفيذ القرارات أو التلاعب بمضمونها لصالح جهات محلية أو مصالح شخصية، كما أشار ابن الطوير إلى أن بعض مراسيم الدواوين تُبطل أو تُغيّر معانيها أثناء النقل اللغوي من القبطية إلى العربية، مما أوقع مشاكل في تنفيذ الأوامر السلطانية (1958، ص308-312)، وتوضح هذه الوقائع أن مشكلة الازدواجية لم تكن مجرد مسألة لغوية، بل كان لها أثر مباشر على كفاءة الإدارة واستقرار الدولة.



ثانياً: الانعكاسات الثقافية

١. دور التعدد اللغوي في دمج الموروثات الثقافية:

شكل التعدد اللغوي في الدولة الفاطمية أداة محورية لتعزيز الدمج الثقافي وإثراء الموروث الحضاري، إذ كان للتعدد اللغوي دور محوري في التفاعل بين مختلف الشعوب والمجتمعات التي خضعت للسلطة الفاطمية، بدءاً من المغرب الأقصى وصولاً إلى الشام، مروراً بمصر قلب الدولة ومركزها الإداري والسياسي بعد سنة (٣٥٨هـ/٩٦٩م) (المقريزي، 1998، ج2، ص213-218)، فقد أدى التعدد اللغوي إلى نقل المعارف بين الثقافات المحلية والإقليمية المختلفة، فالعربية كانت لغة الدولة الرسمية، بينما استخدمت القبطية في مصر، والسريانية في الشام، والأمازيغية في شمال إفريقيا، ومع وجود نصوص فارسية ويونانية مترجمة، أصبح التعدد اللغوي أساساً لدمج الخبرات الإدارية والفكرية والعلمية المختلفة داخل أجهزة الدولة، بما في ذلك دواوين الإنشاء والخراج والجيش، وهو ما أسهم في تعزيز مركزية السلطة وإرساء قاعدة معرفية مشتركة بين جميع الولايات (ابن زولاق، 1999، ص96-99).

وقد أتاح التعدد اللغوي إمكانية توحيد المعايير الإدارية والثقافية من خلال الترجمة الدقيقة للوثائق والمراسلات الرسمية، الأمر الذي ساعد على الحفاظ على وحدة الهوية الفاطمية رغم اتساع رقعة الدولة ويشير القلقشندي إلى أن الكتاب كانوا يعتمدون نسخاً مترجمة من السجلات القديمة، تُراجع لغوياً وإدارياً قبل اعتمادها رسمياً، ما يعكس وعياً مؤسسياً بأهمية الترجمة في ضمان التفاهم بين مختلف الدواوين، وبالتالي دمج الموروثات الثقافية السابقة في نسق إداري متجانس (1987، ج1، ص87-92).

وعلى مستوى التفاعل الثقافي بين الشعوب، أتاح التعدد اللغوي الفرصة لاستيعاب العادات والأنظمة المحلية ضمن إطار إداري واحد، فمثلاً الترجمة من القبطية والسريانية ساعدت في الحفاظ على تقاليد التعليم الديني والشرعي، مع إدماجها ضمن المناهج العربية للفنون العلمية والفكرية، وهو ما عكسه ابن زولاق في ملاحظاته حول النسخ القبطية في المحاكم المحلية واستبدالها بالعربية في الديوان المركزي، ما مكن الدولة من الجمع بين الفقه المحلي والمعايير الفاطمية المركزية دون فقدان الموروث الثقافي (1999، ص81-82).

بالإضافة إلى ذلك، أسهم التعدد اللغوي في نقل وتكييف العلوم والفنون الأجنبية، مثل الطب والفلك والهندسة، حيث تم نسخ وترجمة المخطوطات الفارسية واليونانية إلى العربية، فاستفاد منها الكتاب



والعلماء الفاطميون في صياغة القوانين، وتطوير نظم الحسبة، وإدارة الموارد المالية، بما يعكس الدمج بين المعارف الأجنبية والموروث المحلي (النويري، 2004، ج6، ص322-326). كما أن التعدد اللغوي ساعد على تعليم الكتاب والولاة على التعامل متعدد اللغات، إذ أنشئت حلقات تعليمية متخصصة داخل القصور والداوين لتدريب الموظفين على صياغة الوثائق الرسمية باللغات المختلفة، وضمان توافقها مع النصوص العربية الرسمية، ما عزز من دمج الموروث الثقافي عبر تعزيز قدرة الموظف على التعامل مع ثقافات ولغات متنوعة (المقريري، 1998، ج2، ص-218) 213، يمكن القول إن التعدد اللغوي في الدولة الفاطمية لم يكن مجرد ظاهرة لغوية، بل كان وسيلة محورية لدمج الموروث الثقافي، ونقل المعرفة، وتعزيز الفهم الإداري المشترك بين مختلف الأقاليم، وضمان تطابق التعليمات والأوامر الرسمية مع الواقع المحلي المتعدد الثقافات، وهو ما ساعد على استقرار الدولة، وتوطيد سلطتها، وصيانة الهوية الفاطمية المركزية عبر قرون من حكمها.

٢. تأثير تعدد اللغات في صياغة الملامح الحضارية للفاطميين:

أسهم التعدد اللغوي في الدولة الفاطمية إسهاماً جوهرياً في صياغة ملامحها الحضارية العامة، وقد أدرك الفاطميون منذ المراحل الأولى لتأسيس دولتهم أن إدارة هذا التعدد اللغوي تمثل ضرورة سياسية وحضارية في آن واحد، فعملوا على توظيفه بدل إقصائه، وهو ما ميّز تجربتهم عن نماذج سابقة اعتمدت سياسة التعريب القسري أو الإقصاء الثقافي، ويشير المقريري في حديثه عن داوين الدولة الفاطمية إلى أن استخدام أكثر من لغة داخل الجهاز الإداري لم يكن أمراً عارضاً، بل سياسة مقصودة فرضتها طبيعة المجتمع المغربي والمصري، وأسهمت في استيعاب شرائح واسعة من السكان داخل البنية الحضارية للدولة (1998، ج1، ص356-360). ومن الناحية الحضارية أدى هذا التعدد اللغوي إلى نشوء بيئة ثقافية منفتحة سمحت في دمج الموروثات الفكرية والعلمية، حيث شكّلت العربية الإطار الجامع، في حين استُخدمت اللغات الأخرى كقنوات لنقل المعارف السابقة وإعادة صياغتها داخل النسق الإسلامي الفاطمي، وقد ظهر هذا بوضوح في حركة الترجمة ونقل العلوم، ولا سيما في مجالات الطب والفلك والفلسفة، حيث استُوعبت النصوص اليونانية والقبطية، ثم أُعيد إنتاجها بالعربية ضمن سياق مذهبي وفكري جديد يخدم المشروع الإسماعيلي للدولة (القاضي النعمان، 1963، ج1، ص45-47).

كما ترك التعدد اللغوي أثراً مباشراً في تشكيل الملامح الحضارية العمرانية والفنية للدولة الفاطمية، إذ انعكست التعددية الثقافية في الزخارف المعمارية، والكتابات، والرموز المستخدمة في المساجد



والقصور، ولا سيما في القاهرة بوصفها عاصمة جديدة تحمل طابعًا حضاريًا مركبًا، وأن النقوش الكتابية في العمارة الفاطمية جمعت بين الصياغة العربية المذهبية والتأثيرات الفنية المحلية، وهو ما يعكس وعيًا حضاريًا ناتجًا عن التفاعل اللغوي والثقافي داخل الدولة (مبارك، 1993، ج2، ص-118 112).

وفي الإطار الاجتماعي، أسهم التعدد اللغوي في إعادة تشكيل أنماط التفاعل اليومي بين فئات المجتمع، إذ لم تُفرض العربية كلغة تواصل اجتماعي قسري في المراحل الأولى، بل ظلّت اللغات المحلية حاضرة في المجال الاجتماعي، وهو ما سهل اندماج السكان الأصليين في المشروع الفاطمي، وقُلل من حدة الصراع الثقافي، وأسهم في إنتاج نموذج حضاري يقوم على الاستيعاب التدريجي لا الإقصاء، وقد أشار ابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ / ١٤٧٠م) إلى أن هذا التعايش اللغوي كان من أسباب الاستقرار الاجتماعي النسبي في مصر الفاطمية مقارنة بمراحل لاحقة (1992، ج4، ص67-69)، ولا يمكن إغفال الأثر الفكري للتعدد اللغوي في صياغة الخطاب الديني الإسماعيلي نفسه، إذ استثمر الفاطميون هذا التعدد في نشر دعوتهم عبر مستويات لغوية مختلفة، تخاطب النخب والعامّة على حدّ سواء، مستخدمين العربية الفصحى، واللغة المبسطة أو المحلية في المجالس والدعوة الشفوية، مما منح الفكر الفاطمي قدرة على الانتشار والتأثير الحضاري العميق داخل المجتمع (دفترى، 1998، ص201-205).

ثالثاً: الأدب والنتاج اللغوي

١. ظهور مفردات ومصطلحات دخيلة في الأدب العربي الفاطمي:

شهد الأدب العربي في الدولة الفاطمية تحولاً واضحاً بفعل التعدد اللغوي المنتشر في مختلف أرجاء الدولة الممتدة من المغرب إلى الشام، إذ كان هذا التعدد يشمل العربية كلغة رسمية للدولة والحكم، والقبطية في مصر، والسريانية في الشام، والفارسية ضمن جهاز الإدارة العليا والعلماء، إضافة إلى الأمازيغية في شمال إفريقيا، ما أسفر عن ظهور مفردات ومصطلحات دخيلة دخلت في النسيج اللغوي والأدب العربي، سواء في الخطاب الرسمي أو في النصوص الأدبية والثقافية وقد أشار المقرئ إلى أن هذه المفردات لم تقتصر على المجال الإداري فقط، بل شملت المصطلحات الدينية والاجتماعية والفنية، مشيراً إلى أن كثيراً من الكتابات في الدواوين الرسمية كانت تحتوي على ألفاظ قبطية وفارسية، تُستعمل لوصف المناصب، أو مراسم الاحتفالات، أو أدوات العمل، وهو ما كان يخلق أحياناً خلطاً بين المعنى الأصلي والمعنى المترجم، لكن ذلك لم يمنع الأدباء من تبنيها بعد



تعديلها لتتلاءم مع الأسلوب العربي، معتبرينها إثراءً لغويًا يتوافق مع البيئة الثقافية المركبة (1998، ج2، ص212-215).

وفي هذا السياق لاحظ ابن زولاق أن الأدباء والكتّاب الفاطميين استعملوا هذه المفردات الدخيلة بشكلٍ واعٍ، لا سيما في الرواية والسرد الوصفي للأماكن، والأسواق، والعادات المحلية، بما أعطى النصوص طابعًا محليًا واقعيًا يعكس التفاعل الحضاري بين الثقافات المختلفة ضمن الدولة، وأشار إلى أن نسخ النصوص القبطية والسريانية كانت تُترجم أحيانًا إلى العربية مع الاحتفاظ بعناصر لفظية أصيلة أدمجت تدريجيًا ضمن الأدب العربي، وهو ما يعكس درجة عالية من المرونة اللغوية والتكيف الثقافي (1999، ص98-101).

ويرى النويري أن عملية إدخال المفردات الدخيلة لم تكن مجرد ظاهرة عرضية، بل كانت نتيجة سياسات لغوية وثقافية واعية تهدف إلى توسيع المجال الأدبي ودمج الموروثات الثقافية المختلفة، مشيرًا إلى أن الكتّاب والمترجمين عملوا على تعريب هذه المصطلحات لغويًا ودلاليًا بحيث تصبح جزءًا من النصوص العربية، مع المحافظة على بنيتها الأساسية وسلامة الفصاحة العربية، وهو ما ساعد على نشوء نوع من الأدب الفاطمي الذي يمزج بين الواقع المحلي واللغة العربية الرسمية (2004، ج1، ص164-168).

كما أظهرت المصادر أن النشاط العلمي والترجمي في الدولة الفاطمية لعب دورًا أساسيًا في إدخال مفردات جديدة من اليونانية والفارسية والهندية، خاصة في المجالات الطبية والفلكية والفلسفية، مما انعكس على النصوص الأدبية والعلمية معًا، إذ أن بعض هذه المصطلحات ظلت مستخدمة لاحقًا في العصر المملوكي، كما وثقه القفطي (ت٦٤٦هـ/١٢٤٨م) عند حديثه عن المصنفات العلمية المتداولة في القاهرة الفاطمية وتأثيرها على المعجم العربي (2005، ص233-236).

وبناءً على ما سبق، يظهر أن ظهور المفردات والمصطلحات الدخيلة في الأدب العربي الفاطمي لم يكن حدثًا عشوائيًا، بل كان انعكاسًا طبيعيًا للتعدد اللغوي والثقافي في الدولة الفاطمية، وساهم بشكل مباشر في صياغة الملامح الحضارية للدولة، من خلال دمج الموروثات الثقافية المختلفة في إطار لغوي عربي موحد، مع الحفاظ على طابعها الخاص وتمكين الأدب العربي من مواكبة التنوع الاجتماعي والحضاري الذي ميّز العصر الفاطمي، وهو ما جعل الأدب الفاطمي مثالاً حيًا على التفاعل بين اللغة والثقافة والسياسة والإدارة في تاريخ العالم الإسلامي.



٢. تأثر الكتابة الديوانية والبلاغية بالتعدد اللغوي وتغير بعض أنماطها التقليدية:

مثل التعدد اللغوي في الدولة الفاطمية عاملاً حاسماً في إعادة تشكيل أنماط الكتابة الديوانية والبلاغية، إذ لم تبق هذه الكتابة محصورة في القوالب العربية التقليدية التي استقرت في العصور السابقة، ولا سيما العصر العباسي، بل خضعت لتحولات أسلوبية وصياغية واضحة فرضتها طبيعة المجتمع الفاطمي المتعدد اللغات والثقافات، واتساع رقعة الدولة من المغرب إلى مصر ثم الشام، وما رافق ذلك من تداخل لغوي بين العربية الرسمية ولغات محلية وإدارية متداولة، كالقبطية في مصر، والسريانية في الشام، والأمازيغية في بلاد المغرب، وقد انعكس هذا الواقع اللغوي على بنية النص الديواني من حيث المفردات والأساليب وأنماط التعبير، فعدت الكتابة الديوانية والبلاغية أداة تواصل مركبة تجمع بين الصياغة العربية وبين تأثيرات لغوية غير عربية تسربت إلى الأسلوب من خلال الترجمة والاستخدام اليومي داخل دواوين الدولة، ويشير المقرئ عند حديثه عن دواوين القاهرة الفاطمية إلى أن كثيراً من المكاتبات السلطانية كانت تمرّ بمراحل لغوية متعددة قبل اعتمادها النهائي، إذ تُحرر أحياناً بصيغ أولية تتأثر بلغة الكتاب المحليين، ثم تُهذب لغوياً وبلاغياً في ديوان الإنشاء قبل إخراجها بصيغتها الرسمية، وهو ما أفضى على النص الديواني طابعاً خاصاً يميّزه عن النموذج العباسي السابق (1998، ج2، ص212-215).

وقد أسهم هذا التعدد اللغوي في إدخال مفردات وتراكيب ذات دلالات إدارية وحضارية جديدة إلى الكتابة الديوانية، لا سيما في مجالات التنظيم المالي، والجباية، وشؤون العمران، حيث أصبحت بعض المصطلحات ذات الأصول غير العربية تُستعمل داخل السياق العربي بعد تعريبها أو تكيفها دلاليًا، وهو ما لاحظته الفلقلشندي عند عرضه لتطور صناعة الإنشاء، إذ أكد أن كتاب الدواوين في مصر الفاطمية اضطروا إلى توسيع معجمهم الإداري بسبب اختلاف البيئات اللغوية، مما أدى إلى تنوع الأساليب وتبدل بعض الصيغ الموروثة في الرسائل السلطانية (1987، ج1، ص285-289)، ولم يكن هذا التبدل مجرد ظاهرة لغوية سطحية، بل مثل تحولاً في الذهنية البلاغية نفسها، حيث غلب على بعض المكاتبات الطابع التفسيري والإيضاحي بدل الإيجاز المكثف الذي ميّز الرسائل العباسية، وذلك مراعاة لتعدد الخلفيات اللغوية للمتلقين داخل الجهاز الإداري.

كما أثر التعدد اللغوي في البنية البلاغية للنصوص الديوانية، فضعف أحياناً الاعتماد على المحسنات اللفظية المعقدة، كالسجع المتكلف والجناس الكثيف، لصالح أسلوب أكثر مباشرة ووضوحاً، يهدف إلى تحقيق الفهم الإداري السريع وتجنب الالتباس الناتج عن الترجمة أو اختلاف



الدلالات بين اللغات ويشير ابن الطوير إلى أن بعض المراسيم الفاطمية كُتبت بلغة واضحة ومباشرة، مراعيةً اختلاف مستويات الفهم اللغوي لدى العاملين في الأقاليم، وهو ما عدّ خروجاً نسبياً عن النموذج البلاغي التقليدي، لكنه كان ضرورة إدارية فرضها واقع الدولة المتعددة اللغات (1958، ص295)

(298-)، ويُفهم من هذا أن البلاغة الفاطمية لم تتخلَّ عن جماليات اللغة العربية، لكنها أعادت توظيفها بما ينسجم مع الوظيفة الإدارية والواقع الحضاري المتعدد.

ومن مظاهر هذا التأثير أيضاً تغيير بنية الرسائل الديوانية من حيث ترتيب الأفكار وتسلسلها، إذ أصبحت تميل إلى الشرح التدريجي وتكرار بعض المعاني بصيغ مختلفة لضمان وصول المقصود، وهو أسلوب يُرجع أسبابه إلى التعدد اللغوي داخل الإدارة الفاطمية، حيث لم يكن جميع المتلقين من الناطقين بالعربية الفصيحة، مما استدعى تبسيط الصياغة وإعادة تنظيم الخطاب الإداري (حسن، 1958، ص531-538)، وقد أسهم هذا الأسلوب في تشكيل ملامح بلاغية جديدة تجمع بين الوظيفة الإدارية والدلالة الحضارية، وتعكس تفاعل اللغة العربية مع محيطها اللغوي المتنوع دون أن تفقد مكانتها كلغة رسمية للدولة.

ويُلاحظ كذلك أن التعدد اللغوي أتاح للكتابة الديوانية الفاطمية أن تكون أداة دمج حضاري، إذ حملت في بنيتها آثار ثقافات متعددة، انعكست في المصطلحات، وأساليب المخاطبة، وأنماط التعبير، مما جعل النص الإداري شاهداً حضارياً على طبيعة الدولة الفاطمية بوصفها دولة جامعة لا إقصائية. وقد أكد ابن زولاق أن الدواوين المصرية في العصر الفاطمي استوعبت عناصر لغوية وثقافية مختلفة، وأسهم ذلك في إنتاج خطاب إداري متوازن يخدم السلطة المركزية ويستوعب الخصوصيات المحلية (1999، ص74-78)، ومن ثمّ، فإن تغيير أنماط الكتابة الديوانية والبلاغية لم يكن علامة ضعف لغوي، بل تعبيراً عن مرونة حضارية وقدرة على التكيف مع واقع متعدد اللغات، أسهم في صياغة ملامح حضارية خاصة بالدولة الفاطمية.

رابعاً: العلوم والإسهامات المعرفية

١. انتشار العلوم عبر لغات متعددة:

وإذا كان انتشار العلوم عبر لغات متعددة قد أسهم في إثراء المحتوى المعرفي في الدولة الفاطمية، فإن الأثر الأعمق تمثل في التحول البنوي الذي أصاب طرائق إنتاج المعرفة نفسها، إذ لم تعد العلوم تُستقبل بوصفها تراثاً منقولاً فحسب، بل أعيد تشكيلها داخل السياق الحضاري الفاطمي من



خلال التفاعل بين اللغات الحاملة لها، فقد أدى هذا التعدد إلى نشوء طبقة علمية مزدوجة الثقافة، قادرة على الجمع بين المعرفة النظرية الموروثة من تقاليد علمية سابقة، وبين متطلبات الواقع الإسلامي، وهو ما أفضى إلى إعادة صياغة المفاهيم العلمية بلغة عربية مشبعة بدلالات حضارية جديدة، ويشير المقريري إلى أن القاهرة الفاطمية ضمت حلقات علمية متخصصة في مجالات الحساب والفلك والطب، كان بعض شيوخها قد تلقى علومه الأولى في بيئات غير عربية، ثم مارس التعليم والتصنيف بالعربية، مما جعل اللغة العربية وعاءاً جامعاً لمعرفة متعددة الجذور (1996، ج1، ص287-292).

وقد ساعد هذا الواقع اللغوي المركب على اتساع دائرة تداول العلوم خارج الإطار النخبوي الضيق، إذ لم تبق المعرفة حكراً على المتخصصين القادرين على قراءة النصوص بلغاتها الأصلية، بل انتقلت إلى جمهور أوسع عبر الشرح والتفسير والتلخيص بالعربية وبظهر ذلك بوضوح في مجال العلوم التطبيقية، حيث أصبحت الخبرة العملية، لا النص المجرد، وسيلة أساسية لنقل المعرفة، وهو ما أكده ابن رضوان (ت ٤٥٣هـ/ ١٠٦١م) حين أشار إلى أن كثيراً من الأطباء في مصر الفاطمية كانوا يتلقون علومهم بالمشاهدة والممارسة، ثم تُدوّن خلاصات تلك المعارف لاحقاً في مصنفات عربية، بعد أن تكون قد استقرت في الذهن العلمي العام (1984، ص73-79)، وبهذا أسهم التعدد اللغوي في تحرير العلوم من الجمود النصي، ودفعها نحو التفاعل مع الواقع الاجتماعي.

كما انعكس انتشار العلوم بلغات متعددة على اللغة العلمية العربية نفسها، إذ شهدت تطوراً ملحوظاً في بنيتها الاصطلاحية والأسلوبية، حيث استوعبت ألفاظاً ومفاهيم جديدة، ثم أعادت ضبطها وفق نسق لغوي عربي منضبط، ولم يكن هذا التطور مجرد توسع لغوي، بل تعبيراً عن قدرة الحضارة الفاطمية على دمج الموروثات العلمية المختلفة ضمن إطار ثقافي واحد، ويشير القلقشندي عند حديثه عن تطور لغة الدواوين والعلوم، إلى أن العربية في مصر أصبحت لغة جامعة للعلوم والإدارة معاً، بعدما استوعبت خبرات علمية سابقة كانت تُداول بلغات متعددة (1987، ج1، ص91-95).

ومن هنا يمكن القول إن انتشار العلوم عبر لغات متعددة في العصر الفاطمي لم يكن ظاهرة انتقال معرفي فحسب، بل عملية حضارية شاملة أسهمت في إعادة تشكيل العقل العلمي، وفي ترسيخ مركزية القاهرة بوصفها فضاءً علمياً جامعاً، قادراً على استيعاب التعدد دون أن يفقد وحدته الثقافية وقد مكّن هذا التفاعل اللغوي الدولة الفاطمية من بناء نموذج حضاري قائم على الانفتاح المعرفي،



والقدرة على استثمار التعدد الثقافي واللغوي في خدمة مشروعها العلمي والحضاري، وهو ما يفسر استمرار تأثير هذا النموذج في الحياة الفكرية الإسلامية حتى بعد سقوط الدولة نفسها.

٢. إسهامات العلماء والمترجمين من خلفيات لغوية مختلفة:

أسهم التعدد اللغوي في الدولة الفاطمية إسهاماً عميقاً في تشكيل الحياة العلمية والفكرية، ولا سيما من خلال الدور الذي أدّاه العلماء والمترجمون القادمون من خلفيات لغوية وثقافية متعددة، إذ شكّل هؤلاء حلقة الوصل بين التراثات المعرفية السابقة وبين المشروع الحضاري الفاطمي القائم على استيعاب العلوم وإعادة إنتاجها ضمن إطار إسلامي عربي جامع، وقد نتج عن هذا التفاعل اللغوي ظهور نخبة علمية متعددة الثقافة، أتقنت أكثر من لغة، وأسهمت في نقل المعارف وصقلها وتطويرها، الأمر الذي جعل القاهرة الفاطمية مركزاً علمياً جاذباً لعلماء من أصول فارسية، وقبطية، ومغربية، إلى جانب العلماء العرب، وهو ما سجله المقرئزي عند حديثه عن تنوع العلماء المقيمين في مصر الفاطمية واختلاف أصولهم ومشاربهم العلمية (1996، ج1، ص286-293).

وقد تجلّى أثر هذا التعدد اللغوي بوضوح في نشاط الترجمة والتعليم، إذ لم يكن المترجم في العصر الفاطمي مجرد ناقل حرفي للنصوص، بل عالماً ملماً بمضامين العلوم التي يترجمها، وقادراً على تكيفها لغوياً ومفاهيمياً مع الثقافة العربية الإسلامية ويشير حسن إبراهيم حسن إلى أن كثيراً من العلماء الذين مارسوا التدريس أو التأليف في العصر الفاطمي كانوا قد تلقوا علومهم الأولى بلغات غير العربية، ثم أعادوا صياغتها بالعربية داخل المؤسسات التعليمية، مما أسهم في توطين تلك المعارف وإدماجها في البنية الفكرية الإسلامية (1958، ص731-734)، وبهذا تحولت الترجمة من عملية نقل معرفي إلى فعل حضاري أسهم في بناء نسق علمي جديد يجمع بين الأصالة والتجديد.

كما أدى العلماء من أصول غير عربية دوراً مهماً في إثراء العلوم التطبيقية والطبية والفلكية، إذ جلبوا معهم خبرات علمية متراكمة من بيئات حضارية سابقة، ثم أعادوا توظيفها ضمن السياق الفاطمي، وقد أشار المقرئزي إلى أن مجالس العلم في القاهرة ضمت أطباء وحسابيين وفلكيين من خلفيات لغوية متعددة، كانوا يتبادلون المعرفة داخل حلقات علمية مشتركة، تُناقش فيها المسائل العلمية بالعربية، بعد أن تُشرح أصولها وتُفسّر مفاهيمها وفق ما يلائم البيئة الإسلامية (1998، ج2، ص356-360)، ويُظهر هذا المشهد كيف أسهم التعدد اللغوي في خلق فضاء علمي تفاعلي، لم تُقَصَّ فيه المعرفة بسبب لغتها الأصلية، بل أُعيد دمجها ضمن خطاب علمي عربي موحد.



ومن مظاهر إسهام هذه النخبة متعددة اللغات أيضاً تطور المصطلح العلمي العربي، إذ واجه العلماء والمترجمون ضرورة إيجاد مقابلات لغوية دقيقة للمفاهيم الوافدة، مما أدى إلى توسع الدلالة الاصطلاحية للعربية، وابتكار تراكيب وأساليب جديدة أكثر دقة ووضوحاً، ويؤكد القلقشندي أن اللغة العربية بفعل احتكاكها باللغات الأخرى في مصر، أصبحت أكثر قدرة على التعبير عن المعاني العلمية والإدارية المعقدة، وهو ما انعكس في المصنفات العلمية والديوانية على حد سواء (1987، ج1، ص92-96)، وهذا التطور اللغوي لم يكن معزولاً عن السياق الحضاري العام، بل جاء نتيجة مباشرة لإسهام العلماء والمترجمين في تفعيل العربية كلغة علم ومعرفة.

كما أسهم هذا التعدد في الخلفيات اللغوية في توسيع دائرة التعليم ونقل المعرفة، إذ لم تعد العلوم حكراً على فئة محددة، بل أصبحت متاحة لشرائح أوسع من المجتمع، من خلال الشرح، والتدريس، والتبسيط، وهو ما عزز من انتشار الثقافة العلمية، ويشير عبد المنعم ماجد إلى أن الدولة الفاطمية شجعت هذا الانفتاح العلمي، لما فيه من دعم لمشروعها الحضاري القائم على ترسيخ مركزية العلم والمعرفة في المجتمع (2002، ص214-219).

وبناءً على ذلك يمكن القول إن إسهامات العلماء والمترجمين من خلفيات لغوية مختلفة لم تكن عنصراً ثانوياً في الحضارة الفاطمية، بل كانت ركيزة أساسية في بناء نموذج معرفي منفتح، استطاع أن يستوعب التعدد دون أن يفقد هويته، وأن يوحد المعرفة داخل إطار لغوي عربي جامع، وهو ما أسهم في ترسيخ الملامح الحضارية للدولة الفاطمية.

خاتمة البحث:

بعد أن فرغنا من كتابة بحثنا الموسوم (التعدد اللغوي في الدولة الفاطمية: انعكاساته على الإدارة والتواصل الثقافي (٢٩٧-٥٦٧هـ/٩٠٩-١١٧١م)) لا بد من تسجيل أهم النتائج التي توصلنا إليها وهي:

١. توصل البحث إلى أن التعدد اللغوي في الدولة الفاطمية كان سمة بنيوية نابعة من طبيعة المجتمع وتنوعه.
٢. أثبت أن اعتماد اللغة العربية لغة رسمية للدولة أسهم في توحيد الجهاز الإداري وترسيخ مركزية الحكم.
٣. أظهر أن توظيف اللغات المحلية في الأقاليم أسهم في تسهيل التواصل بين السلطة المركزية والمجتمع.



٤. بيّن البحث أن التعدد اللغوي أدى دوراً مهماً في تعزيز كفاءة الإدارة الفاطمية في إدارة الأقاليم المتعددة.

٥. كشف عن إسهام التعدد اللغوي في تنشيط الحياة الثقافية والفكرية داخل الدولة الفاطمية.

٦. دلّ على أن السياسة اللغوية الفاطمية ساعدت في تعزيز التفاعل الحضاري بين مكوّنات المجتمع المختلفة.

٧. أشار إلى أن استيعاب التعدد اللغوي كان من العوامل المساعدة على تحقيق الاستقرار السياسي.

٨. أوضح أن إدارة التعدد اللغوي أسهمت في ترسيخ الانسجام الاجتماعي والثقافي داخل الدولة.

٩. أبرز البحث أن التعدد اللغوي مثل أداة إدارية وثقافية فاعلة في سياسية الحكم الفاطمي.

١٠. أكد أن دراسة التعدد اللغوي تُعد مدخلاً مهماً لفهم آليات الإدارة والحكم في الدولة الفاطمية.

الهوامش التعريفية:

*كتامة: قبيلة من البربر البرنس ينتسبون الى كتم بن برنس بن بر يقيمون فيما يعرف ببلد كتامة، ومعقله الحصين جبل ايكجان بالقرب من سطيف وغيرها من المدن، وأن هذه القبيلة من اشد قبائل البربر بأساً وأطولهم باعاً في الملك، وانها سوف تكون عصب الدولة الفاطمية.

*جبال الأوراس: جبال بأرض إفريقية قريبة من مدينة باغية، مياهها كثيرة وعمارتها متصلة، فيها بلاد عدة وقبائل من البربر.

*القيروان: مدينة عظيمة تقع في إفريقيا.

*الإخشيديين: دولة حكمت مصر والشام، أسسها محمد بن طغج الإخشيد، واتسمت باستقلال فعلي

مع بقاء التبعية الاسمية للخلافة العباسية، وانتهت بدخول الفاطميين إلى مصر.

*جوهر الصقلي: هو القائد أبو الحسن جوهر بن عبد الله، الذي يعود أصله إلى الروم بينما نشأ في صقلية، نشأ في محيط موالى المعز، الذين أحيطوا به نظراً لموهبته الاستثنائية وثقافته الواسعة، على أثر ذلك اختاره المعز ليكون كاتبه الخاص، ثم قام بترقيته إلى منصب الوزارة.

*الفسطاط: وهي مدينة مشهورة في مصر تقع الى الشرق من النيل، قام ببناؤها عمرو بن العاص لما فتح مصر في سنة (٥٢٠هـ/٦٤٠م).

*لواته: وهي من القبائل البربرية وانقسمت عند نزولها ببلاد مصر على قسمين نزلت الأولى عند نفوسة والأخرى بالمغرب الأقصى.



*زناتة: وهي قبيلة من البربر ببلاد المغرب، والمشهور بهذه النسبة عبد الرحمن بن عطف اليفرنى البربري هو من قبيلة منهم يقال لها يفرن، ربما قيل فيها، أفرن استخلفه يحيى بن علي العلوي الحسني الملقب بالمعتلي أيام غلبته على قرطبة وتسميه بالخلافة، فأفاظ بها أميراً سنة ست عشرة أو سبع عشرة وأربعمئة.

*هوازن: قبيلة عربية عدنانية كبيرة، انتشرت بطونها في الجزيرة العربية، ثم انتقل بعض فروعها إلى مصر بعد الفتح الإسلامي، وأسهمت في التكوين القبلي والاجتماعي، ولاسيما في إقليم الصعيد خلال العصر الفاطمي.

*النوبة: اسماً فرعونياً مأخوذاً من كلمة (نب) التي تعني الذهب، وربما يُنسب هذا الاسم إلى مدينة (نوابه) الواقعة على مسافة من جنوب نهر النيل من مصر.

*الصعيد: إقليم يقع في جنوب مصر، يمتد من الفسطاط إلى أسوان، تميّز بخصوصية اجتماعية وقبلية، وشهد نشاطاً سياسياً واقتصادياً في العصر الفاطمي.

*الفيوم: إقليم يقع في غربي مصر في منخفض من الأرض والنيل مشرف عليه، يجري فيه الماء دائماً ولا يوجد إقليم في مصر يتحلى بهذه الصفة، ومعنى الفيوم ألف يوم، وقد عُرف بزراعة القمح.

قائمة المصادر والمراجع:

• القرآن الكريم

أولاً: المصادر:

١. ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني الجزري، (1987): الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت.

٢. ابن أبيك الدواداري، أبي بكر بن عبد الله، (1961): كنز الدرر وجامع الغرر المسمى (الدرة المضية في أخبار الدولة الفاطمية)، القاهرة.

٣. الإدريسي، أبو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن إدريس، (1995): نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، دار المعرفة، بيروت.

٤. الإصطخري، أبو اسحاق إبراهيم بن محمد، (د.ط): مسالك الممالك، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة.

٥. ابن إياس، أبو البركات محمد، (1987): بدائع الزهور في وقائع الدهور، دار الفكر العربي، القاهرة.

٦. ابن أبي أصيبعة، موفق الدين أحمد بن القاسم، (1965): عيون الأنباء في طبقات الأطباء، دار مكتبة الحياة، بيروت.

٧. البكري، أبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد، (1992): المسالك والممالك، دار صادر، بيروت.



٨. ابن تغري بردي، جمال الدين أبي المحاسن يوسف، (1992): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.
٩. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني، (1998): البيان والتبيين، دار الفكر، بيروت.
١٠. الجيهشاري، أبو عبد الله محمد بن عبدوس بن كامل، (1980): الوزراء والكتاب، دار الكتب، القاهرة.
١١. ابن جلجل، سليمان بن حسان، (1955): طبقات الأطباء والحكماء، المعهد العلمي الفرنسي للأثار الشرقية، القاهرة.
١٢. الحموي، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت، (1977): معجم البلدان، دار صادر، بيروت.
١٣. ابن حزم الأندلسي، علي بن أحمد، (1983): جمهرة أنساب العرب، دار المعارف، القاهرة.
١٤. ابن حوقل، أبو القاسم محمد بن علي، (1992): صورة الأرض، دار مكتبة الحياة، بيروت.
١٥. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي الكناني الشافعي، (1986): رفع الإصر عن قضاة مصر، دار الكتب، القاهرة.
١٦. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، (2004): تاريخ ابن خلدون المسمى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الفكر، بيروت.
١٧. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، (2005): المقدمة، دار الفكر، بيروت.
١٨. ابن دقماق، صارم الدين إبراهيم بن محمد بن إيدمر العلائي، (1999): الإنتصار لواسطة عقد الأمصار (في تاريخ مصر وجغرافيتها)، دار الكتب، القاهرة.
١٩. ابن رضوان، علي بن رضوان المصري، (1984): رسائل ابن رضوان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
٢٠. الزبيدي، مُحَبِّ الدين أبي الفيض محمد بن مرتضى الحسيني، (1987): تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، القاهرة.
٢١. ابن زولاق، الحسن بن إبراهيم بن الحسين الليثي، (1999): فضائل مصر وأخبارها وخواصها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
٢٢. السويطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (د.ط.): المزهري في علوم اللغة وأنواعها، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٣. السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي، (1962): الأنساب، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.
٢٤. ابن صاعد الأندلسي، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، (1998): طبقات الأمم، دار المعارف، القاهرة.
٢٥. ابن الصيرفي، أبو القاسم علي بن منجب بن سليمان، (1990): الإشارة إلى من نال الوزارة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
٢٦. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (د.ط.): تاريخ الرسل والملوك، دار المعارف، القاهرة.
٢٧. ابن الطوير، أبو محمد المرتضى عبد السلام بن الحسن القيسراني، (1958): نزهة المقلتين في أخبار الدولتين الفاطمية والأيوبية، الدار المصرية للتأليف، القاهرة.



٢٨. ابن ظافر الأزدي، جمال الدين أبو الحسن علي بن أبي منصور، (2001): بدائع البدائيه، وزارة الثقافة، بغداد.
٢٩. ابن عذاري، أبو عبد الله محمد بن محمد المراكشي، (1983): البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، دار الثقافة، بيروت.
٣٠. ابن فارس، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، (1979): معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، بيروت.
٣١. القزويني، أبو عبد الله زكريا بن محمد بن محمود، (1960): آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت.
٣٢. القلقشندي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن علي، (1987): صبح الأعشى في صناعة الإنشا، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٣. القاضي النعمان، أبو حنيفة بن محمد بن حيون المغربي، (1963): دعائم الإسلام، دار المعارف، القاهرة.
٣٤. القاضي النعمان، أبو حنيفة بن محمد بن حيون المغربي، (1996): المجالس والمسائرات، دار الغرب الإسلامي، تونس.
٣٥. القضاءي، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي، (2002)، عيون المعارف وفنون أخبار الخلائف، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٦. القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، (2005): إخبار العلماء بأخبار الحكماء، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٧. الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب المصري، (1999): كتاب الولاة وكتاب القضاة، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٨. المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين، (1965): مروج الذهب ومعادن الجوهر، بيروت: دار الأندلس، بيروت.
٣٩. المقرئزي، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر، (1996): اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
٤٠. المقرئزي، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر، (1998): الخطط المقرئزية (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار)، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤١. المقرئزي، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر، (2007): إغاثة الأمة بكشف الغمة، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٢. ابن ميسر، تاج الدين محمد بن علي بن يوسف، (1956): المنتقى من أخبار مصر، دار المعارف، القاهرة.
٤٣. ابن مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب، (1967): تجارب الأمم وتعاقب الهمم، دار التراث، بيروت.
٤٤. المقدسي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الحنفي البشّاري، (1909): أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مطبعة بريل، ليدن.
٤٥. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن المكرم، (1990): لسان العرب، دار صادر، بيروت.
٤٦. النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب، (2004): نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٧. ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق، (1978): الفهرست، مكتبة الخانجي، طهران.



٤٨. اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر، (1982): تاريخ اليعقوبي، دار صادر، بيروت.
٤٩. ابن يونس، علي بن عبد الرحمن بن أحمد المصري، (1965): الزيج الحاكمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
٥٠. ثانيًا: المراجع:
٥١. حسان، تمام، (1985): اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء.
٥٢. حسن، إبراهيم حسن، (1958): تاريخ الدولة الفاطمية في المغرب ومصر وسورية وبلاد العرب، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
٥٣. حسن، إبراهيم حسن، (1996): تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي، دار الجليل، بيروت.
٥٤. الدوري، عبد العزيز، (2007): مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
٥٥. دفترى، فرهاد، (1998): الإسماعيليون: تاريخهم وعقائدهم، دار الساقي، بيروت.
٥٦. الزركلي، خير الدين (2002): الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، دار العلم للملايين.
٥٧. سيد، أيمن فؤاد، (1992): الدولة الفاطمية في مصر: تفسير جديد، دار المعارف، القاهرة.
٥٨. الشيال، جمال الدين، (د.ط): تاريخ مصر الإسلامية، دار المعارف، القاهرة.
٥٩. شفيق، محمد، (1999): لمحة عن ثلاثة وثلاثين قرنًا من تاريخ الأمازيغ، الرباط.
٦٠. غوتاس، ديمتري، (2008): الفكر اليوناني والثقافة العربية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.
٦١. ماجد، عبد المنعم، (1968): ظهور خلافة الفاطميين وسقوطها في مصر، معهد دون بوسكو، الإسكندرية.
٦٢. مسعد، مصطفى محمد، (1960): الإسلام والنوبة في العصور الوسطى، بحث في تاريخ السودان وحضارته حتى أوائل القرن السادس عشر ميلادي، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر.
٦٣. مبارك، علي، (1993): الخطط التوفيقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
٦٤. منتر، آدم، (1998): الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
٦٥. ناجي، عبد الجبار، (1986): دراسات في تاريخ المدن العربية الإسلامية، مطابع جامعة البصرة، البصرة.
٦٦. وافي، علي عبد الواحد، (د.ط): علم اللغة، مكتبة نهضة مصر، القاهرة.



List of sources and references:

- The Holy Quran

- First:Sources:

1. Ibn al-Athir, Izz al-Din Abu al-Hasan Ali ibn Abi al-Karam al-Shaybani al-Jazari, (1987): Al-Kamil fi al-Tarikh, Dar Sader, Beirut.
2. Ibn Aybak al-Dawadari, Abu Bakr ibn Abdullah,(1961): Kanz al-Durar wa Jami' al-Ghurar al-Musamma (Al-Durra al-Mudiya fi Akhbar al-Dawla al-Fatimiyya),Cairo.
3. Al-Idrisi, Abu Abdullah ibn Muhammad ibn Abdullah ibn Idris,(1995):Nuzhat al-Mushtaq fi Ikhtiraq al-Afaq, Dar al-Ma'rifa, Beirut.
4. Al-Istakhri, Abu Ishaq Ibrahim ibn Muhammad, (n.d.): Masalik al-Mamalik, General Authority for Cultural Palaces, Cairo.
5. Ibn Iyas, Abu al-Barakat Muhammad,(1987): Bada'i' al-Zuhur fi Waqa'i' al-Duhur, Dar al-Fikr al-Arabi,Cairo.
6. Ibn Abi Usaybi'a, Muwaffaq al-Din Ahmad ibn al-Qasim,(1965):Uyun al-Anba' fi Tabaqat al-Atibba',Dar Maktabat al-Hayat, Beirut.
7. Al-Bakri, Abu Ubayd Abdullah ibn Abd al-Aziz ibn Muhammad,(1992): Routes and Kingdoms, Dar Sader, Beirut.
8. Ibn Taghribirdi, Jamal al-Din Abi al-Mahasin Yusuf,(1992): The Shining Stars in the Kings of Egypt and Cairo, National Library and Archives, Cairo.
9. Al-Jahiz, Abu Uthman Amr ibn Bahr ibn Mahbub al-Kinani,(1998): Eloquence and Exposition, Dar al-Fikr, Beirut.
10. Al-Jahishari, Abu Abdullah Muhammad ibn Abdus ibn Kamil,(1980): Ministers and Scribes, Dar al-Kutub, Cairo.
11. Ibn Juljul, Sulayman ibn Hassan,(1955):Classes of Physicians and Sages, French Institute of Oriental Archaeology, Cairo.
12. Al-Hamawi, Shihab al-Din Abu Abd Allah Yaqt,(1977): Dictionary of Countries, Dar Sader, Beirut.
13. Ibn Hazm al-Andalusi, Ali ibn Ahmad,(1983):Compendium of Arab Genealogies, Dar al-Ma'arif, Cairo.
14. Ibn Hawqal, Abu al-Qasim Muhammad ibn Ali,(1992):The Image of the Earth, Dar Maktabat al-Hayat, Beirut.
15. Ibn Hajar al-Asqalani, Shihab al-Din Abu al-Fadl Ahmad ibn Ali al-Kinani al-Shafi'i,(1986): Lifting the Burden from the Judges of Egypt, Dar al-Kutub,Cairo.
16. Ibn Khaldun, Abd al-Rahman ibn Muhammad,(2004): The History of Ibn Khaldun, also known as(Kitab al-Ibar wa Diwan al-Mubtada' wa al-Khabar fi



- Ayyam al-Arab wa al-Ajam wa al-Barbar wa man Asarahum min Dhawi al-Sultan al-Akbar), Dar al-Fikr, Beirut.
17. Ibn Khaldun, Abd al-Rahman ibn Muhammad, (2005): Al-Muqaddimah, Dar al-Fikr, Beirut.
 18. Ibn Daqmaq, Sarim al-Din Ibrahim ibn Muhammad ibn Idamir al-Ala'i, (1999): Al-Intisar li-Wasitat Aqd al-Amsar (on the history and geography of Egypt), Dar al-Kutub, Cairo.
 19. Ibn Ridwan, Ali ibn Ridwan al-Masri, (1984): Rasa'il Ibn Ridwan, Egyptian General Book Organization, Cairo.
 20. Al-Zubaidi, Muhibb al-Din Abi al-Fayd Muhammad ibn Murtada al-Husseini, (1987): Taj al-'Arus min Jawahir al-Qamus, Dar al-Hidaya, Cairo.
 21. Ibn Zulaq, al-Hasan ibn Ibrahim ibn al-Husayn al-Laythi, (1999): Fada'il Misr wa Akhbaruha wa Khawasiha, Egyptian General Book Organization, Cairo.
 22. Al-Suwayti, Jalal al-Din Abd al-Rahman ibn Abi Bakr, (n.d.): Al-Muzhir fi Ulum al-Lughah wa Anwa'ih (The Shining Light on the Sciences of Language and its Types), Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut.
 23. Al-Sam'ani, Abu Sa'd Abd al-Karim ibn Muhammad ibn Mansur al-Tamimi, (1962): Al-Ansab (Genealogies), Da'irat al-Ma'arif al-Uthmaniyyah, Hyderabad.
 24. Ibn Sa'id al-Andalusi, Ahmad ibn Abd al-Rahman ibn Muhammad, (1998): Tabaqat al-Umam (The Classes of Nations), Dar al-Ma'arif, Cairo.
 25. Ibn al-Sayrafi, Abu al-Qasim Ali ibn Munjib ibn Sulayman, (1990): Al-Isharah ila man nala al-Wizarah (Indication of Those Who Attained the Vizierate), Al-Dar al-Misriyyah al-Lubnaniyyah, Cairo.
 26. Al-Tabari, Abu Ja'far Muhammad ibn Jarir, (n.d.): Tarikh al-Rusul wa al-Muluk (History of the Prophets and Kings), Dar al-Ma'arif, Cairo.
 27. Ibn al-Tuwayr, Abu Muhammad al-Murtada Abd al-Salam ibn al-Hasan al-Qaysarani, (1958): Nuzhat al-Muqaltayn fi Akhbar al-Dawlatayn al-Fatimiyyah wa al-Ayyubiyyah (The Delight of the Eyes in the History of the Fatimid and Ayyubid Dynasties), Al-Dar al-Misriyyah lil-Ta'lif, Cairo.
 28. Ibn Zafir al-Azdi, Jamal al-Din Abu al-Hasan Ali ibn Abi Mansur, (2001): Bada'i' al-Bada'ih, Ministry of Culture, Baghdad.
 29. Ibn 'Idhari, Abu Abdullah Muhammad ibn Muhammad al-Marrakushi, (1983): Al-Bayan al-Mughrib fi Akhbar al-Andalus wa'l-Maghrib, Dar al-Thaqafa, Beirut.
 30. Ibn Faris, Abu al-Husayn Ahmad ibn Faris ibn Zakariya, (1979): Mu'jam Maqayis al-Lughah, Dar al-Fikr, Beirut.
 31. Al-Qazwini, Abu Abdullah Zakariya ibn Muhammad ibn Mahmud, (1960): Athar al-Bilad wa Akhbar al-'Ibad, Dar Sader, Beirut.



32. Al-Qalqashandi, Shihab al-Din Abu al-'Abbas Ahmad ibn Ali,(1987): Subh al-A'sha fi Sina'at al-Insha, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut.
33. Al-Qadi al-Nu'man, Abu Hanifa ibn Muhammad ibn Hayyun al-Maghribi,(1963): Da'a'im al-Islam, Dar al-Ma'arif, Cairo.
34. Al-Qadi al-Nu'man, Abu Hanifa ibn Muhammad ibn Hayyun al-Maghribi,(1996): Al-Majalis wa'l-Musayarat, Dar al-Gharb Al-Islami,Tunisia.
35. Al-Quda'i,Abu Abdullah Muhammad ibn Salamah ibn Ja'far ibn Ali,(2002),Uyun al-Ma'arif wa Funun Akhbar al-Khulafa', Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut.
36. Al-Qifti, Jamal al-Din Abu al-Hasan Ali ibn Yusuf,(2005): Ikhbar al-'Ulama' bi-Akhbar al-Hukama', Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut.
37. Al-Kindi, Abu Umar Muhammad ibn Yusuf ibn Ya'qub al-Misri,(1999): Kitab al-Wulat wa-Kitab al-Qudat, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut.
38. Al-Mas'udi, Abu al-Hasan Ali ibn al-Husayn,(1965): Muruj al-Dhahab wa-Ma'adin al-Jawhar. Beirut: Dar al-Andalus, Beirut.
39. Al-Maqrizi, Taqi al-Din Ahmad ibn Ali ibn Abd al-Qadir,(1996): Itti'az al-Hunafa bi-Akhbar al-A'immah al-Fatimiyyin al-Khulafa', Egyptian General Book Authority, Cairo.
40. Al-Maqrizi, Taqi al-Din Ahmad ibn Ali ibn Abd al-Qadir,(1998):Al-Khitat al-Maqriziyyah (Al-Mawa'iz wa-al-'Itibar bi-Dhikr al-Khitat wa-al-Athar), Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut.
41. Al-Maqrizi, Taqi al-Din Ahmad ibn Ali ibn Abd al-Qadir,(2007): Relief of the Nation by Unveiling the Distress, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut.
42. •Ibn Maysar,Taj al-Din Muhammad ibn Ali ibn Yusuf,(1956):Selected Accounts of Egypt, Dar al-Ma'arif, Cairo.
43. Ibn Miskawayh, Abu Ali Ahmad ibn Muhammad ibn Yaqub,(1967):The Experiences of Nations and the Succession of Aspirations, Dar al-Turath, Beirut.
44. Al-Muqaddasi, Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad ibn Ahmad ibn Abi Bakr al-Hanafi al-Bashari,(1909): The Best Divisions for Knowledge of the Regions, Brill Press, Leiden.
45. Ibn Manzur, Abu al-Fadl Jamal al-Din Muhammad ibn al-Mukarram, (1990): Lisan al-Arab, Dar Sader, Beirut.
46. Al-Nuwayri, Shihab al-Din Ahmad ibn Abd al-Wahhab,(2004): Nihayat al-Arab fi Funun al-Adab, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut.
47. Ibn al-Nadim, Abu al-Faraj Muhammad ibn Ishaq,(1978):Al-Fihrist,Al-Khanji Library,Tehran.
48. Al-Ya'qubi, Ahmad ibn Abi Ya'qub ibn Ja'far,(1982):Tarikh al-Ya'qubi, Dar Sader, Beirut.
49. Ibn Yunus,Ali ibn Abd al-Rahman ibn Ahmad al-Misri,(1965):Al-Zij al-Hakimi, Egyptian General Book Organization, Cairo.



50. Second:References:

51. Hassan,Tamam,(1985): Al-Lughah al-'Arabiyyah Ma'naha wa Mabnaha, Dar al-Thaqafa, Casablanca.
52. Hassan, Ibrahim Hassan,(1958):Tarikh al-Dawlah al-Fatimiyyah fi al-Maghrib wa Misr wa Suriya wa Bilad al-'Arab, Maktabat al-Nahda al-Misriyyah, Cairo.
53. Hassan, Ibrahim Hassan,(1996): Tarikh al-Islam al-Siyasi wa al-Dini wa al-Thaqafi, Dar al-Jil, Beirut.
54. Al-Duri,Abd al-Aziz,(2007):Muqaddimah fi al-Tarikh al-Iqtisadi al-'Arabi, Markaz Dirasat al-Wahda al-'Arabiyyah, Beirut.
55. Daftari, Farhad, (1998): Al-Isma'iliyyun: Tarikhuhum wa 'Aqa'iduhum Dar al-Saqi, Beirut.
56. Al-Zarkali,Khair al-Din,(2002):Al-A'lam(A Biographical Dictionary of the Most Famous Men and Women from the Arabs, Arabized Peoples, and Orientalists),Dar al-Ilm lil-Malain.
57. •Sayyid,Ayman Fuad,(1992):The Fatimid State in Egypt: A New Interpretation, Dar al-Ma'arif, Cairo.
58. Al-Shayyal,Jamal al-Din,(n.d.):The History of Islamic Egypt,Dar al-Ma'arif, Cairo.
59. •Shafiq,Muhammad,(1999):AGlimpse into Thirty-Three Centuries of Amazigh History, Rabat.
60. Ghutas,Dimitri,(2008):Greek Thought and Arab Culture,Arab Organization for Translation, Beirut.
61. Majid, Abd al-Mun'im,(1968): The Rise and Fall of the Fatimid Caliphate in Egypt, Don Bosco Institute, Alexandria.
62. Mus'ad, Mustafa Muhammad,(1960): Islam and Nubia in the Middle Ages: A Study of the History and Civilization of Sudan until the Early Sixteenth Century AD,Anglo-Egyptian Library, Egypt.
63. •Mubarak, Ali,(1993):Al-Tawfiqiyah Plans,Egyptian General Book Authority,Cairo.
64. Metz,Adam,(1998):Islamic Civilization in the Fourth Century AH, Egyptian General Book Organization, Cairo.
65. Naji, Abdul Jabbar,(1986):Studies in the History of Arab Islamic Cities,University of Basra Press, Basra.
66. Wafi, Ali Abdul Wahid,(n.d.):Linguistics,Nahdet Misr Library,Cairo.

JOBS



مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science



Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279

العدد الأربعون
٢٠٢٦ م / ١٤٤٧ هـ



مجلة العلوم الأساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية